الرائد العربي

AL - RAEED AL - ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

العدد الرابع والستون - الربع الثالث - السنة السادسة عشرة - ١٩٩٩

- ١٩٩٨
  كوارث الطبيعة تسجل أرقاماً قياسية
- **وسيط إعادة التأمين**
  ضخامة الحجم ونوعية الأداء
- **العوامل الاقتصادية**
  في الطلب على إعادة التأمين
- **تقرير الأمن الغذائي العربي**

تعنى مجلة «الرائد العربي» بصورة رئيسية بشؤون التأمين وإعادة التأمين، وما يتصل بها، كما قد تتناول قضايا التنمية والاقتصاد والشؤون النقدية في الوطن العربي.

الشركة العربية لاعادة التأمين
الرقم الوارد
التاريخ ١٤/٧/١٩٩٩
الساعة ٢
مسلسل ٥٠٧٩
المرفقات
الإمضاء

المشرف العام
رئيس مجلس الإدارة غسان بارودي

رئيس التحرير
عبد اللطيف عبود

الاشتراكات:

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

أ ـ في الجمهورية العربية السورية: ٣٠٠ ل.س
ب ـ في الخارج: ٣٠ دولاراً أمريكياً

ـ (ثمن النسخة في سوريا خمسون ليرة سورية) ـ

السنة السادسة عشرة
العدد الرابع والستون

الربع الثالث ـ ١٩٩٩

الإعلان
في مجلة الرائد العربي

يسر مجلة الرائد العربي أن تعلن عن قبولها نشر إعلانات تجارية على صفحاتها وتشمل هذه الإعلانات بشكل أساسي مايلي:

١ ـ إعلانات عن شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية .

٢ ـ إعلانات عن شركات الوساطة التأمينية وبيوتات الاستثمار.

٣ ـ إعلانات عن المصارف العربية وبطاقات الائتمان.

٤ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي «الكمبيوتر» والبرامج الخاصة به.

٥ ـ إعلانات عن شركات الطيران والخطوط الجوية.

• نشر إعلانات لا تتعلق بالأنشطة أعلاه يتم الاتفاق عليها بشكل خاص.

الأسعار :

أولاً : للإعلانات الواردة من خارج الجمهورية العربية السورية :

صفحة داخلية أسود وأبيض	٣٠٠ دولار أمريكي.
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض	١٣٥ دولا أمريكياً.
غلاف داخلي ملون	٦٠٠ دولا أمريكي.

ثانياً: للإعلانات من داخل الجمهورية العربية السورية:

صفحة داخلية أسود وأبيض	١٠٠٠٠ ليرة سورية
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض	٧٥٠٠ ليرة سورية
غلاف داخلي ملون	٣٠٠٠٠ ليرة سورية

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير.

محتوى العدد

الموضوع	الكاتب / المترجم	الصفحة
• ١٩٩٨ ..... كوارث الطبيعة تسجل أرقاماً قياسية والأعاصير تتصدر القائمة عدداً وكلفةً	عبد اللطيف عبود	٥
• وسيط إعادة التأمين ..... بين ضخامة الحجم ونوعية الأداء	يوسف جناد	٢٣
• العوارية العامة	فتحي السنوسي بالة	٣٦
• العوامل الاقتصادية ..... والطلب على إعادة التأمين	باسل عبود	٥٦
• تأهيل النظام المصرفي في سورية ..... لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات المصرفية العالمية	نبيل سكر	٦٤
• تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٧	زياد عربية	٧٧

- ☐ المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة ☐
- ☐ ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات طباعية فقط ☐
- ☐ المراسلات باسم رئيس التحرير ☐

دعوة

إلى الكتاب والباحثين

في شؤون التأمين وإعادة التأمين

ترحب مجلة "الرائد العربي" بإسهامات الاخوة والأخوات من العاملين في أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصهم على تحسين الوعي التأميني ونشر الثقافة التأمينية بين العاملين في هذه الأسواق، ولكل من يعنيهم الأمر، أن تحيطهم علماً بأنه سييسرها استقبال هذه المساهمات ونشرها على صفحات المجلة.

في إطار مايلي:

١ ـ أن تعالج بعض قضايا التأمين باسلوب علمي ودقيق.

٢ ـ أن تعالج بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنمية الراهنة على مستوى الوطن العربي.

٣ ـ تحرص المجلة على توثيق مايرد فيها بالإشارة الواضحة لمصدره كلما اقتضى الأمر ذلك.

٤ ـ سوف يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.

٥ ـ يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحاشياً لاحتمال الأخطاء، وإذا لم تيسّر ذلك فأن تكتب على وجه واحد من الورقة وبخط واضح.

٦ ـ أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة ١٠ ـ ١٢ صفحة من القطع الكبير على الآلة الكاتبة.

٧ ـ ترحب المجلة بتقارير تغطي الندوات والمؤتمرات ومراجعات الكتب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.

٨ ـ في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ التقدير مايصلها من إسهامات فإنها ستدفع مكافأة مالية عما تقبله للنشر فيها، وتعتبر أن القيمة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من أية مكافأة.

١٩٩٨
كوارث الطبيعة تسجل أرقاماً قياسية والأعاصير تتصدر القائمة عدداً وكلفةً *

إعداد

عبد اللطيف عبود

لم يكن الانخفاض النسبي لعدد الكوارث الطبيعية عام ١٩٩٧ أو انخفاض حصيلة الخسائر والأضرار التي سببتها يبدو متواضعاً كما يبدو عليه الآن، عندما يُقارن بالصورة التي بلورها العام الذي تلاه، فعام ١٩٩٨ يعتبر عاماً كارثياً بصفة استثنائية بمقدار ما يتعلق الأمر بكوارث الطبيعة. والحقيقة المؤكدة أنه لم يكن ثمة أحد، في سوق التأمين أو خارجه، يعتقد أن «التواضع النسبي» لكوارث ١٩٩٧ يعكس تراجعاً أو تغيراً على الاتجاه الصاعد لعدد الكوارث الطبيعية أو لجهة تكلفتها الاقتصادية والتأمينية الذي أظهرته العقود الأربعة الماضية.

---

* جرياً على عادتها في السنوات السابقة تقدم مجلة «الرائد العربي» مسحاً لكوارث الطبيعة التي شهدتها العام الماضي، وتعتمد في المعلومات والبيانات التي تتعامل معها على وسائل الإعلام المختلفة، ولكن بصورة جوهرية على النشرة الخاصة «Topics» التي أصدرتها شركة إعادة التأمين المعروفة «Munich Re» حول الموضوع في وقت سابق من هذا العام.

كوارث الطبيعة ـــ

الرائد العربي ـــ

نشرت المجلة الفصلية لمعهد «هدسن» الذي يُعد من أكبر معاهد الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة بحثاً للعالم «دينيس ايفري» المستشار الزراعي في الإدارة الامريكية، بعنوان «هل الاحترار العالمي هبة للجنس البشري؟!!» وهو يعرض وجهة نظر جديدة في هذا المجال تلخص أبرز نقاطها مما نشرته جريدة الحياة اللندنية في عددها رقم ١٣٢٢٧ تاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦ الصفحة الحادية عشرة «علوم وتكنولوجيا» بما يلي:

المناخ الأمثل: مر أكثر من ٧ سنوات على موافقة قمة زعماء العالم في ريوديجانيرو في البرازيل على اتفاقية المناخ العالمي. مع ذلك لم تتفق العلماء بعد على ما إذا كان الجو سيصبح أكثر حرارة. وجهة النظر العلمية للاتفاقية وضعتها «الهيئة الدولية لدرس المناخ العالمي» وتميل إلى توقع زيادة حرارة الكرة الأرضية في منتصف القرن المقبل تبلغ نحو درجتين مئويتين، قد تبدو هذه الزيادة كبيرة، لكنها ليست كذلك في رأي الباحث الأمريكي، الذي يقول أن العالم شهد زيادة أكبر في درجات الحرارة «وقد أحببنا ذلك» وفق تعبيره. حدثت الزيادة ما بين عامي ٩٠٠ و ١٣٠٠ ميلادية، في الفترة التي يسميها الباحثون «المناخ الأمثل الصغير» Little Climate Optimum. ويذكر الباحث أن الوثائق التاريخية تخبرنا بأن الاحترار أطلق واحدة من أكثر الفترات ازدهاراً في تاريخ البشر، زادت خلالها المحاصيل وقلت الوفيات وتوسعت التجارة والصناعة وازدهرت الفنون والعمارة، رافقت ذلك قفزات في إنتاج الأغذية، وانخفاض في حوادث المجاعات بين سكان العالم، وتعود هذه الظواهر، في تقدير الباحث إلى أن فصول الشتاء أصبحت أدفأ وفصول النمو أطول، وانخفض معدل وقوع كوارث الفيضان والجفاف في المناطق الزراعية الرئيسة. وقلت خلال تلك الفترة الأمراض لأن الناس لم يكونوا مضطرين إلى البقاء فترات طويلة في أكواخ مزرية رطبة مملوءة بالدخان، حيث ينتشر التدرن الرئوي، وغيره من

- عواصف القارة الأوروبية ـ ١٩٩٠.
- إعصار Mireille «اليابان». ـ ١٩٩١.
- إعصار «اندرو» ـ ١٩٩٢.
- زلزال كاليفورنيا ـ ١٩٩٤.
- زلزال اليابان ـ ١٩٩٥.

ومع انقضاء الأعوام الخمسة الأولى من هذا العقد تخلت الزلازل والأعاصير عن دورها باحتلال المركز الأول بين كوارث الطبيعة لتعطي هذا الدور لكوارث الفيضانات، وهكذا تعاقبت أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧ و ١٩٩٨ حاملةً معها فيضانات مخيفة ويمكن الإشارة بوجه خاص إلى الفيضانات التي اجتاحت مناطق واسعة من الصين عام ١٩٩٨ (شهري أيار/ مايو وسبتمبر/ أيلول) حيث أزهقت أرواح ما يزيد على ٣٦٥٠ ضحية بشرية. وأدت إلى خسائر واضرار مادية بلغت ٣٠ بليون دولار أمريكي وقع منها ١ بليون فقط على عاتق صناعة التأمين. ولقد حبس العالم أنفاسه من هول تلك الفيضانات حيث سجلت أرقام قياسية لارتفاع منسوب المياه كما لحقت أضرار مادية بـ ٢٢ مليون منزل، طبعاً بعضها دُمّر تدميراً كاملاً وسُجّلت أضرار بالغة في قطاعات الصناعة والبنى

الأمراض المعدية الفتاكة. تجدر الإشارة إلى هطول أمطار أكثر من الوقت الحاضر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، ويتحدث عن تراجع منطقة الصحاري الكبرى الجزائرية والمناطق الصحراوية الأخرى في المنطقة، واعتبر الباحث الأمريكي تلك شهادة على أن الاحترار العالمي لا يؤدي إلى الجفاف والتصحر، بل العكس يجلب مزيداً من الغيوم والأمطار. وانتهت مع أواخر القرن الخامس عشر فترة المناخ الأمثل وحل محلها مناخ العصر الجليدي. ووقعت في العصر الجليدي أعاصير أقسى برداً وأكثر عنفاً وحدثت كوارث جفاف أكثر حدة وقحط أكبر في المحاصيل الزراعية وزاد معدل وقوع المجاعات، تضاعف عدد الفيضانات التي شهدتها الصين مرتين بالمقارنة مع «عصر المناخ الأمثل» فيما ازدادت موجات الجفاف ٤ مرات، و «عاني سكان أوروبا خلال تلك الفترة من قحط زراعي دفع الفقراء إلى أكل الكلاب والقطط بل حتى أكل الأطفال». واستمرت موجة البرد حتى القرن الثامن عشر الميلادي.

التحتية في مناطق واسعة، كما لحقت أضرار بالغة بالزراعة والمواشي...

ولكن تخلي العواصف عن دورها لم يكن جذرياً تماماً إذ شَـهِدَ ١٩٩٨ أعاصير استوائية وعواصف وزوابع من مختلف العيارات الثقيلة ففي غرب الهند بمقاطعة Gujarat وخلال شهر حزيران/ يونيو هبت رياح عاتية تجاوزت سرعتها ١٨٥ كم في الساعة وبلغ ارتفاع الموج عشرة أمتار وأسفرت في النهاية عن ١٠٠٠٠ قتيل و ١,٧ بليون دولار خسائر واضرار مادية بلغت حصة التأمين منها ٤٠٠ مليون توزعت على الموانئ والمخازن وخزانات الوقود ومحطات التوليد وغيرها.

الاستبشار بالاحترار: ويدعو الباحث إلى الاستبشار بعودة عصر الاحترار العالمي في القرن المقبل. فالشواهد التاريخية للقرون الوسطى تبرهن، في رأيه على الخير العميم الذي يجلبه وتعزز التفاؤل به. «فمن الواضح أن زيادة المواسم الزراعية والأمطار وارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو ستحول كوكب الأرض إلى فردوس». والاحترار المعتدل لا يضر المحاصيل بل يزيدها. فليس هناك مكان في العالم أكثر حرارة ورطوبة مما تحتاج محاصيل الرز والكاسافا والبطاطس الحلوة. ويمكن لنباتات مثل القوة أن تنمو في ظروف مناخية شديدة التنوع. ولا يتوقع الباحث أن تكون آثار الاحترار العالمي واحدة في كل مكان. فالاحترار يؤدي إلى اعتدال الجو ليلاً وزيادة درجات الحرارة شتاءً أكثر مما يؤدي إلى ارتفاع الحرارة نهاراً أو صيفاً. وبذلك فإن تأثيرها أقل قسوة على المحاصيل الزراعية والناس. كما أن المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ستشهد ارتفاعاً طفيفاً في درجات الحرارة. وستكون زيادة ثاني أوكسيد الكربون بركة للمحاصيل الزراعية لأن هذا الغاز مغذول الأسمدة، لذلك تلجأ إليه زراعة الغرف الزجاجية (الصوبات) في هولندا، حيث يعمد المزارعون إلى مضاعفة ثاني أكسيد الكربون ثلاثة أضعاف فتستجيب المحاصيل بزيادة في الغلة تراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ في المئة. وتساعد زيادة الكربون المحاصيل على استخدام المياه بشكل أكثر كفاءة، فهي تجعل مسامات النبات أكثر انغلاقاً وتحول بذلك دون تسرب بخار الماء من داخل النبتة. وبرهن أكثر من ألف بحث أجري على نحو ٤٧٥ محصولاً زراعياً في ٢٩ بلداً مختلفاً أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون مرتين تزيد الغلة أكثر من ٥٢ في المئة. ومع أن التوقعات تشير إلى زيادة نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون فإنها ما تزال لحد الآن أقل من نصف المعدل الأقصى المتوقع. والواقع أن النسبة الحالية للكربون في الجو قليلة جداً بالمقارنة مع الفترات الماضية. ومعروف أن معظم الأنواع الحية من نبات وحيوان تطورت في ظروف كانت فيها نسبة ثاني أوكسيد الكربون أكثر ٢٠ مرة من عصر ما قبل الثورة الصناعية. ويذكر الباحث أن قياسات ارتفاع مستويات البحار برهنت على خطأ من يطلق عليهم اسم «مثيري الذعر». ففي الثمانينات توقعوا أن ترتفع مستويات مياه البحار بسبب الاحترار

أما إعصار «Mitch» الذي ضرب مناطق عدة في أواسط القارة الأمريكية في ١٩٩٨ (الهوندوراس، نيكاراغوا، سلفادور، غواتيمالا، المكسيك، كوستاريكا، بناما) فقد سجل أرقامه القياسية على أكثر من صعيد وسرعة الرياح بلغت ٣٤٠ كلم بالساعة والضحايا وصلت إلى ٩٢٠٠ قتيل إضافة إلى ٨٠٠٠ مفقود، أما قيمة الأضرار المادية التي أحدثها الإعصار فقد بلغت ٧ بليون دولار أمريكي.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بالعبء الذي تحملته صناعة التأمين العالمية فإن إعصار Georges قد حمّل هذه الصناعة الخسارة الأكبر خلال عام ١٩٩٨ حيث بلغت ٣,٣ بليون دولار أمريكي، بل إن الإعصار المذكور يعتبر ثالث أكبر كارثة طبيعية أثراً على التأمين.

اقتسام غير متوازن

تقتسم قارات العالم كوارث الطبيعة وآثارها التدميرية من النواحي البشرية والاقتصادية والمالية بصورة أقرب ما تكون إلى العشوائية وتعكس بنتائجها جملة من حقائق مرتبطة بواقع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتأمينية للمناطق المنكوبة.

العالمي وتغمر نيويورك وبنغلاديش ومدن عدة في العالم. وقدروا أن تفوق الخسارة المترتبة على ذلك التريليون دولار. تستند هذه المبالغات إلى الاعتقاد بأن ارتفاع درجات الحرارة العالمية سيؤدي إلى ذوبان الجليد القطبي. وهذا غير صحيح في رأيه. فالجليد القطبي يعتمد على سقوط الثلوج. والمفارقة أن ارتفاع الحرارة في القطب بضع درجات يؤدي إلى زيادة الرطوبة في الجو، وبالتالي تساقط المزيد من الثلوج.

ونظرية الاحترار العالمي خديعة علمية!.. مجلة «علوم وتكنولوجيا القرن ٢١» التي تصدر في واشنطن أصدرت تقريراً تحت عنوان «العصر الجليدي القادم» وقد كتب مقدمة التقرير السياسي الأمريكي «لندون لاروش» المعروف بآرائه المفارقة بصدد عدد واسع من القضايا تمتد من التاريخ والفلسفة حتى الاقتصاد والسياسة الدولية. ويشن لاروش بأسلوبه اللاذع هجوماً صاعقاً على جميع من يعتبرهم «محتالي» البيئة، بدءاً بالكاتبة المعروفة راشيل كارسن، مؤلفة كتاب «صمت الربيع» ويطلق لاروش صفة «الاحتيال» على أفكار كارسن التي لعبت دوراً بارزاً في نشوء منظمات وحركات البيئة في السبعينات، ويسخف المفكر الأمريكي، الذي تعتبره الأوساط الليبرالية من نجوم الفكر اليميني، آراء كارسن التي تعتبر «دي دي تي» ومبيدات

وكما كان الأمر عليه في عام ١٩٩٧، وربما الأعوام الأخرى التي سبقته فإن قارتي آسيا وأفريقيا واجهتا أكبر عدد من هذه الكوارث، كذلك أكبر عدد من الضحايا البشرية. وكان الأمر على عكس ذلك في مجال الخسائر الاقتصادية والتأمينية.

جدول رقم (٢)

كوارث الطبيعة ١٩٩٨ موزعة على القارات

الأرقام: مليون دولار أمريكي

القارة	عدد الكوارث	عدد الضحايا	الخسائر الاقتصادية	الخسائر التأمينية
أفريقيا	٥٧	٥٧٨	٢٥٢	١٧
آسيا	٢٠٢	٣٤٣٠٣	٤٧٠٧٠	٢٢٤٤
أوروبا	١٣٦	٧٤٣	٣٦٠٧	٩٦٢
أمريكا	٢٥٥	١٤٩٩٥	٤١٤٥٢	١١٩١٠
استراليا	٥٧	٢٢٣١	٧٥٥	٢٥٤
المجموع	**٧٠٧**	**٥٢٨٥٠**	**٩٣١٣٦**	**١٥٣٧٨**

والجدير بالملاحظة أن ما وقع على عاتق التأمين من خسائر الكوارث الطبيعية في قارة آسيا قد حقق رقماً قياسياً ونسبة عالية إذا ما قيست بعام ١٩٨٧ والأعوام التي

المخشرات الكيماوية الأخرى مسؤولة عن إبادة الطيور وصمت الربيع، على العكس من ذلك يعتبر «دي دي تي» أكثر وسائل مكافحة الحشرات سلامة منذ وجدت الطيور، ويذكر أن تحريم «دي دي تي» أدى إلى هلاك ما لا حصر له من البشر بسبب الأمراض التي تنشرها الحشرات، ويحذر لاروش من «أن البشر هم الذين أصبحوا أكثر الكائنات الحية عرضة للاندثار». ويتوقع لندون لاروش الذي يعادي جميع الأفكار الليبرالية تقريباً نهاية نظريات «الاحترار العالمي» و«اضمحلال الأوزون» وغيرها من «الخزعبلات العلمية» مع انهيار المؤسسات التي ارتبطت بها، ويعتبر لاروش منظمات وأفكار البيئة وجهاً آخر من وجوه الفكر الاقتصادي والسياسي الذي هيمن على العالم طيلة ثلاثين سنة الماضية، ويتوقع نهايتها مع مجموع النظام المالي الدولي الراهن الذي يعتقد بأنه انهار فعلاً.

كوارث الطبيعة ـــ

فاشست البيئة: وتحت عنوان «من هو من» Who is WHO? يعرض أحد الباحثين المساهمين في التقرير جرداً عن يطلق عليهم اسم «فاشست البيئة» يضم القائمة تقريباً جميع منظمات البيئة الدولية المعروفة، بما في ذلك «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» (اليونسكو) و «برنامج البيئة للأمم المتحدة» (يونيب) و «الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة» IUCN و «معهد الموارد العالمية» و«الصندوق العالمي لحياة الفطرية» WWF وأكبر حركات البيئة الدولية، بضمنها «أصدقاء الأرض» و «السلام الأخضر» ويرسم جدول ملحق بالتقرير مخططاً لجميع هذه المنظمات وعلى رأسها العائلة المالكة البريطانية «عائلة وندسور» وشركات دولية كبرى يزعم الباحث أنها مسؤولة عن شبكة دولية مهمتها السيطرة على العالم، من بين هذه الشركات أسماء معروفة، مثل «ريتز» و «شيل» و «يونيليفير» و «لوسرو» و «آي سي آي» ويتضمن التقرير معلومات تفصيلية عن ارتباطات عائلية وفكرية ومصالح مشتركة بين تنظيمات وجمعيات البيئة المختلفة.

جهل الاحترار: وعلى رغم الطابع الجدالي لتقرير «العصر الجليدي القادم» فإنه يركز على عرض حجج علمية تزعم أن العالم يمر الآن بمرحلة انتقالية إلى عصر جليدي جديد، وفي فصل بعنوان «ما لا تسمعه قطعاً عن الاحترار العالمي» يشكك العالم الأمريكي هيو السيسر بالحجج العلمية التي قامت عليها «اتفاقية المناخ العالمي»، ويستند السيسر في آرائه على خبرة ٢٣ سنة عمل خلالها كضابط للأنواء في القوة الجوية الأمريكية وباحث في «المختبر لأبحاث المناخ لورنس ليفرمور». ويعارض نص «اتفاقية المناخ» على خفض استخدام أنواع الوقود الأحفوري كالنفط والفحم والغاز، ويذكر أن خبرته العملية الطويلة كشفت له الاختلاف الكبير بين عمل الأنواء الجوية والنماذج (الموديلات) الرياضية التي اعتمدت عليها الاتفاقية. ويناقش الباحث الحجة العلمية الرئيسية للاتفاقية التي تقوم على أساس أن الغازات المنبعثة عن حرق الوقود تشكل «دفينة» تحيط بالكرة الأرضية وتحبس الحرارة المتراكمة في الجو، ويعرض التاريخ الحراري للأرض عبر ملايين السنين، والفهم المحدود لمستودع الكربون في الطبيعة ويشكك في أن يكون للنشاطات البشرية تأثير فعلي على المناخ العالمي، ويلاحظ الانحياز الدائم لأنصار نظريات الدفيئة إلى أخبار الشؤم، ويذكر أن نظرياتها كلها تقوم على التجربة البسيطة للوقوف تحت الشمس في يوم مشمس!.

السوداني بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول في مناطق الخرطوم وعطرة والتي اسفرت عن ٢٥ ضحية و ٢٠ مليون دولار خسائر اقتصادية ولم يرد ما يشير إلى الأعباء التي تحملها سوق التأمين جراء ذلك.

سوق التأمين الكندي يرتجف بفعل عاصفة جليدية

في الماضي، وبمقدار ما يتعلق الأمر بكوارث الطبيعة التي أحدثت أضراراً مادية جسيمة لصناعة التأمين، فإن الأعاصير الاستوائية بأشكالها وتسمياتها المختلفة كانت هي المسبب الأكبر لهذه الخسائر.. وفي عام ١٩٩٨ بين الرابع والعاشر من شهر يناير/ كانون الثاني سجلت عاصفة جليدية، ضربت الجنوب الشرقي من كندا وأجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، أسوأ خسارة لصناعة التأمين الكندية بلغت ٩٥٠ مليون دولار أمريكي، ويساوي الرقم المذكور ثلاثة أمثال أسوأ كارثة من هذا النوع وكانت قد حصلت عام ١٩٩١ ولم تتجاوز خسارة صناعة التأمين فيها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

والعاصفة الجليدية التي نحن بصددها لم تسجل رقماً قياسياً فيما حملته لصناعة التأمين الكندية فحسب بل كذلك فيما سببته من خسائر اقتصادية كبيرة قد تصل إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ مليون دولار، حيث طالت مناطق شاسعة المساحة امتدت على ٢٠٠٠ كم من الشرق إلى الغرب و ٤٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب بما مساحته ٨٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع منها ١٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع غطيت بطبقة من الجليد سماكتها ٤ سم. وهكذا تركت العاصفة بصماتها واضحة جداً لتشمل:

- الضحايا البشرية: ١٦ في كندا، ٧ في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخسائر الاقتصادية: ١٥٠٠ مليون دولار في كندا + ١٠٠٠ مليون

دولار في الولايات المتحدة.

ـ الخسائر التأمينية : ٩٥٠ مليون في كندا + ٢٠٠ مليون دولار في الولايات المتحدة.

ـ خسائر إعادة التأمين: ٧٠٠ مليون دولار (٦٠٪ من مجمل الخسارة).

وفضلاً عن ذلك فإن من آثار العاصفة الجليدية المباشرة:

ـ ٤٠٠٠٠٠٠ شخص حرموا من الكهرباء والتدفئة والاتصالات لعدة أسابيع متواصلة، إذ أن العاصفة قد قطعت بضعة آلاف من خطوط نقل الطاقة والخطوط الهاتفية بفعل ما تراكم عليها من جليد.

ـ تقديم ٦٠٠٠٠٠ مطالبة تأمينية، وقد تصاعد الرقم إلى هذا الحد جراء:

ـ تلف الأطعمة في البرادات والمجمدات جراء انقطاع التيار الكهربائي.

ـ انفجار أنابيب المياه لأنظمة التدفئة.

ـ سقوط الأشجار على أسطحة المنازل بفعل ما تراكم عليها من جليد.

ـ شراء محركات توليد احتياطية في محاولة للحد من الآثار السلبية لانقطاع الكهرباء.

ـ تكلفة معيشية جديدة كالنزول في الفنادق وبيوت الإقامة.

ومع أن الخسارة التأمينية لهذه الكارثة تبدو بالمنظور العالمي متوسطة الحجم لكنها تبقى كما ذكرنا خسارة قياسية على سوق التأمين الكندي الذي أثبت أن لديه أغطية إعادة التأمين الملائمة والكافية.

الرائد العربي ـــ

كندا والولايات المتحدة ما يصل إلى ١,١٥ بليون.

أما على صعيد الخسائر البشرية حوالي ٤٠٠٠ قد قتلوا منهم: ٢٥٠٠ بسبب الفيضانات بصورة خاصة في شرق أفريقيا و ١٠٠٠ شخص بسبب الجفاف والباقي بسبب الأعاصير.

و لم يكد النينو يختفي حتى أطلت أخته «النينا» برأسها قادمة إلى الساحة بادئة بزيادة سرعة الرياح التجارية مما سبب سرعة في عكس الحالة التي كانت سائدة والتي سببت قدومها، ففي حين انخفضت درجة الحرارة في الشرق حوالي درجتين عما كانت عليه قبل سنتين فقط، فإن الجهة الغربية قد ابتردت بشكل ملحوظ ربما بلغ خمس درجات سنتيغراد قياساً للأعوام القليلة الماضية.

وهكذا عززت ظاهرة النينا تأثيرها المناخي على مناطق مختلفة على الأرض تجلت بظواهر مناخية شملت:

ـ هطولات غزيرة في جنوب وشرق آسيا، وكذلك في استراليا ونيوزلنده وفي القسم الجنوبي من القارة الافريقية والشمال الشرقي من أمريكا الجنوبية وأواسط أمريكا.

ـ انحباس وجفاف في الساحل الغربي للولايات المتحدة وكذلك انخفاض في كمية الهطولات المعتادة في كل من شمال المكسيك وشرق وغرب القارة الافريقية.

ـ زيادة طفيفة في نشاط الأعاصير في الباسفيك بينما شهدت منطقة الكاريبي أعاصير قوية.

وقد شهد خريف عام ١٩٩٨ إعصاري Georges و Mitch، بينما حققت هطولات غزيرة في منطقة جنوب آسيا حدوث فيضانات خلال النصف الثاني من العام المذكور وقد يكون من المناسب أن نذكر أن أية مقارنة بين النينو والنينا

ستكتشف أنها متشابهة من حيث العامل الكارثي ولكن قد تختلف في المناطق التي ستواجه هذه الكوارث على صعيد جغرافي.

كيف يناقش العالم مسألة المناخ؟؟...

كما أسلفنا، فإن عام ١٩٩٨ قد سجل رقماً قياسياً في متوسط درجات الحرارة المسجلة على سطح الأرض، كذلك فإن العقد الماضي قد سجل سبع أعوام قياسية مما دعا المنظمة العالمية للمناخ «WMO» للفت الانتباه كثيراً إلى بروز هذه الظاهرة في مسعى منها للوصول إلى الحد من العوامل التي تساعد على تسخين سطح هذا الكوكب، وقد عقد المؤتمر الدولي الرابع للمناخ أواسط شهر نوفمبر/ تشرين ثاني الماضي في ظروف بدا وكأن ثمة حشد سياسي عالمي لدعم تطلعات المؤتمر، وحيث شارك فيه أكثر من ٤٠٠٠ سياسي وإعلامي ومراقب ناقشوا طويلاً فيما يجب اتخاذه من خطوات ضرورية، وفي النهاية صوّت من بين الحضور ١٥٠٠ عضو مشارك يمثلون ١٧٠ دولة على ما ارتأوا أنها خطوات ضرورية كان أبرزها وضع تحديد أدق للهدف الذي حدد المؤتمر الثالث الذي انعقد في Kyoto العام الماضي (كنا قد اشرنا في العدد التاسع والخمسين من مجلة الرائد العربي إلى هذا المؤتمر ص٢٢، ٢٣) حيث اسفر ذلك عن تحديد أدق للانخفاض المطلوب على ظاهرة البيوت الزجاجية بنسبة قدرها ٥,٢ بالمئة عما كان عليه عام ١٩٩٠ خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٢.

ومع مراعاة التباين الشديد بين الدول المشاركة في المؤتمر واختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومدى اهتمامها أساساً بموضوع مؤتمر المناخ، فقد كانت المناقشات صعبة وشوهاء في بعض الأحيان ولكن وبالرغم من ذلك، فإن قراءةً لملامح ما أسفر عنه المؤتمر تُلخص بما يلي:

ـ أن يتم مع نهاية عام ٢٠٠٠ وضع برنامج محدد وفق مراحل زمنية محددة لوضع حلول تفصيلية للأمور التي مازال تحتاج ذلك.

ـ تشكيل لجنة خاصة لتحديد ميكانيكية الضبط والرقابة وآلية للتحقق من تنفيذ القرارات وحماية الأهداف التي يقررها مؤتمر المناخ.

ـ دولتان فقط من دول العالم صدقت أصولاً على بروتوكول Koyto حتى الآن وهي «فيجي» و «أنتيجوا» وتريث الدول الأخرى في التصديق على هذه الاتفاقية قد يمكن فهمه من خلال حرص أي طرف على أن لا يدخل اتفاقيات دولية خاضعة للقانون الدولي قبل أن يكون قد قام بتمحيصها والتدقيق فيها بشكل كامل.

وعلى أية حال فإن نتائج لقاء «بيونس أيرس» قد قسّم المشاركون والمراقبين إلى معسكرين، ففي حين يتحدث الممثلون الحكوميون (الرسميون) عن نجاح ما، فإن مجموعات حماية البيئة وما في حكمها من تنظيمات ترى أن زمناً طويلاً، وقد يكون خطيراً، سيمر قبل بلوغ جدول النجاح المأمول.

ولعلها مفارقة لا تخلو من الطرافة ـ على الأقل ـ أن تولد أصوات مقابلة صادرة عن منابر علمية وإعلامية تدفع بمسألة الاحترار الواقع على سطح الأرض بعكس الاتجاه، كما ورد في التقريرين اللذين نشرنا تلخيصهما على هوامش هذا الموضوع.

ومهما يكن من صوابية أو عدم صوابية هذا الاتجاه، وبغض النظر عن الآراء والمواقف التي يحاول تسويقها ولصالح من، فإن صناعة التأمين وإعادة التأمين مدعوة دوماً للأخذ بأسباب الحذر والتوقع المبني على خبرة الماضي ودراسات الحاضر وهي بذلك تمارس صلب عملها وروحه وهذا ما يمكن قراءته بوضوح.

ملحق رقم (١)

أسوأ خمسة كوارث طبيعية عام ١٩٩٨ بالنسبة للضحايا البشرية

مسلسل	تاريخ الوقوع	المنطقة	تفصيل الحدث	عدد الضحايا
١	٩-١١/٦	الهند	رياح هوجاء بلغت سرعتها ١٦٠ كم/سا وأمواج عاتية يبلغ ارتفاعها ١٠ م وتدمير أو تخريب ١٧٠٠٠٠ منزل، أضرار كبيرة بالموانئ ومخازن ومصادر الطاقة.	١٠٠٠٠ قتيل
٢	٢٢/١٠-١١/٥	الهندوراس، نيكاراغوا، غواتيمالا، المكسيك	إعصار «Mitch» سرعة الرياح بلغت ٣٤٠ كم ساعة	٩٢٠٠ قتيل
٣	١٠/٦-٣٠/٩	بنغلادش	فيضانات غمرت مساحة ٦٠٠٠٠ كم من الأراضي وأضرار كبيرة لحقت ١,٢ مليون منزل ٦٠ مليون من الناس لحقهم الأذى	٤٧٥٠ قتيل
٤	٢/٤	أفغانستان	زلزال شدته ٦,١ ريختر تدمير ٢٦ قرية انهيار ١٤٠٠ مبنى تصدع مسدود والاف من القطعات تفقت	٤٦٠٠ قتيل
٥	٣٠/٥	افغانستان	زلزال شدته ٧,١ ريختر دمار شديد لحق بالبلدان والقرى	٤٥٠٠ قتيل

ملحق رقم (٢)

أسوأ خمسة كوارث طبيعية عام ١٩٩٨ بالنسبة للخسائر الاقتصادية

مسلسل	تاريخ الوقوع	المنطقة	نوع الكارثة	الخسائر الاقتصادية مليون دولار
١	مايو/أيار ـ سبتمبر/أيلول	الصين	فيضانات، ارتفاع قياسي لمنسوب المياه وغرق مناطق واسعة جداً حيث ٢٢ مليون منزل تضررت أو دمرت كلياً إضافة إلى محاصيل زراعية ومناطق استخراج.	٣٠٠٠٠
٢	٩/١٥-١٠/١	منطقة الكاريبي	إعصار Georges سرعة الريح ٢٦٠ كم في الساعة	١٠٠٠٠
٣	١٠/٢٢-١١/٥	دول وسط أمريكا	إعصار Mitch سرعة الريح ٣٤٠ كم ٩٢٠٠ قتيل	٧٢٠٠
٤	٦/١٠-٩/٣٠	بنغلادش	فيضانات شملت الهند وسيام ونيبال ٤٧٥٠ قتيل	٥٠٢٠
٥	مايو/أيار ـ أغسطس/آب	الولايات المتحدة	جفاف ـ ٥٠٠٠ حريق ـ ٤٠٠٠ كم^2 من الغابات احترق ـ اضرار في سكك الحديد نتيجة التمدد بفعل الحرارة الزائدة ـ أضرار زراعية واسعة.	٤٧٧٥

الرائد العربي ـــ

ملحق رقم ٣/أ

تطور درجة حرارة الأرض خلال ١٠٠٠٠٠ سنة

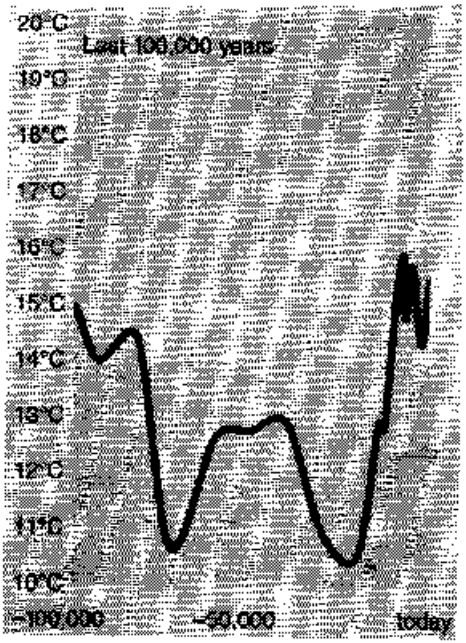

ملحق رقم ٣/ب

تطور درجة حرارة الأرض خلال الألف سنة الأخيرة

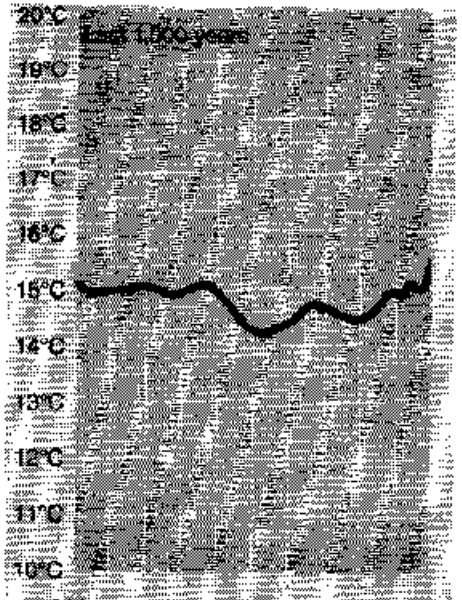

ملحق رقم ٣/ج

تطور درجة حرارة الأرض خلال القرن الماضي والمتوقع خلال القرن القادم

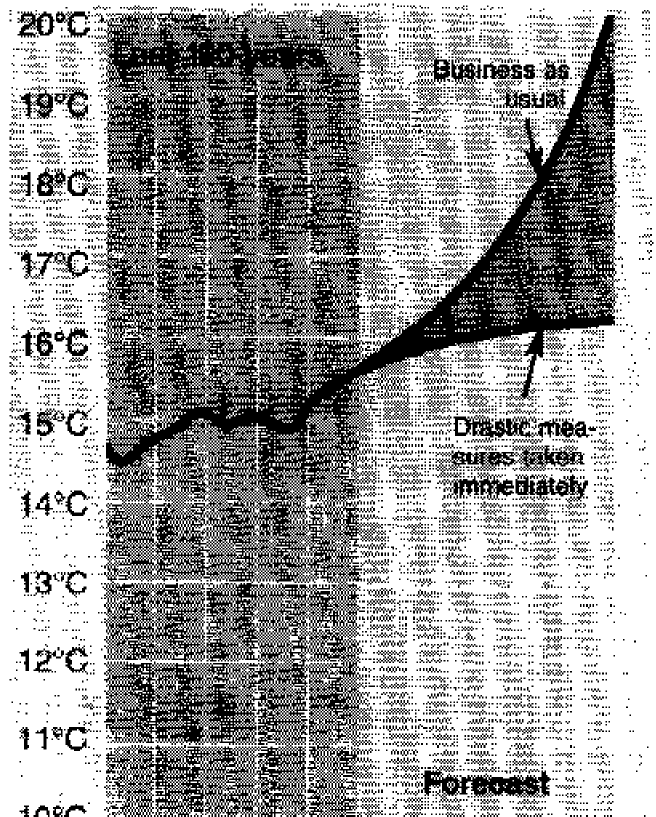

وسيط إعادة التأمين
بين ضخامة الحجم ونوعية الأداء

يقول وسطاء الإعادة الأكبر أن رقعة انتشارهم وفهمهم العميق للسوق وعمق مهاراتهم، ونوعية خدماتهم، تجعل منهم هدفاً تسعى إليه شركات التأمين وإعادة التأمين. بينما يرى سماسرة آخرون أقل حجماً بأن لديهم خبرات متميزة بالذكاء والفطنة والتركيز ودراسة مواصفات كل زبون على حدة للاستجابة لمتطلباته الخاصة، ولإلقاء المزيد من الضوء على وجهتي النظر، نعرض فيما يلي بإيجاز لتقييمين مختلفين يدلي بهما مسؤولان كبيران في شركتين لوساطة إعادة التأمين ويعبر كل منهما عن وجهة نظر مختلفة، كما يلقي الضوء كل منهما على طريقته في تقديم الخدمات للزبائن، وتطبيق المناهج العلمية الحديثة والمتطورة في عمله كما يتطرقان بطبيعة الحال إلى حجم شركة الوساطة وأثره في مختلف الاتجاهات وهو ما يمثل محور هذا البحث.

أولاً: Guy Carpenter

تحتل هذه الشركة المرتبة الثانية في العالم بين وسطاء إعادة التأمين. ففي

---

* عنوان البحث: «A Matter of Size»

The purpose of a big company or the benefits of a smaller operation?

عن مجلة «Reinsurance»

عدد مايو/ أيار ١٩٩٩

الخامس والعشرين من آب عام ١٩٩٨ أعلنت الشركة الأم Marsh & Mclennan أنها ستدفع ما قيمته ١,٢٥ بليون جنيه استرليني (ما يعادل ٢ بليون دولار أمريكي) لشراء مجموعة Sedgwick للوساطة والتي تشمل أيضاً شركة Sedgwick Re والتي كانت سابقاً تحتل المرتبة الخامسة في سلم ترتيب شركات الوساطة. وقد تمكنت شركة M & M بعد اندماجها مع C.T. Bowring و Johnson & Higgins أن تحقق أرباحاً من أعمال السمسرة وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٤٧٥ مليون دولار أمريكي. إلا أن السمسار Guy Carpenter لايزال يقبع خلف AON من حيث إجمالي الربح متخلفاً عنه بأكثر من ١٣٥ مليوناً من الدولارات غير أنه مايزال يحقق أرباحاً تقدر بضعف ما يحققه Willis Faber الذي يحتل المرتبة الثالثة في العالم. إلا أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار الاندماجات التي تمت مؤخراً، فإن M & M سوف يتقدم على Aon بحوالي ٢ بليون دولار.

وبغياب المبادرات التي تحفظ ماء الوجه، فإن الإعلان عن ميلاد مجموعة Guy Carpenter وشركاه هو الرد الأمثل، وقد عين على رأس المجموعة السيد جون ميلوز رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة Sedgwick Global Re. Services.

ويعتقد السيد ميلوز أن ظهور شركات الوساطة العملاقة هي المعادلة المنطقية اللازمة لمواكبة تطور أسواق التأمين وإعادة التأمين. حيث يعبر عن ذلك بقوله: «إن الملامح الرئيسة للتطورات الحاصلة هي التماسك والترابط بين الوسطاء وزبائنهم المنتشرين في أسواق إعادة التأمين كافة».

يوضح السيد ميلوز أن شركات التأمين تدمج أخطارها في نفس الوقت الذي تتخذ فيه قرارات الدمج، لأن مساحة تعرض شركات التأمين للأخطار تختلف جذرياً بعد إجراءات الدمج، وبالتالي فإن فلسفة شراء وثائق إعادة التأمين تختلف هي أيضاً بشكل جذري، وهنا يكمن دور الوسيط الهام في المساعدة على

توزيع هذه الأخطار.

أما فيما يتعلق بمسألة التضامن بين معيدي التأمين، فإن الموضوع لا يتعلق بالمقياس الاقتصادي، بل الأهم من ذلك هو إيجاد شركات تتمتع برأسمال جيد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الأعمال التي تسند لها من الشركات التي تتسع وتكبر من فترة إلى أخرى إثر عمليات الدمج والشراء. وبذلك يسعى الزبائن إلى الحصول على الخدمات التي يقدمها الوسطاء الكبار.

إلا أن الحجم والقوة المالية ليسا هما الشرطان الأساسيان لنجاح الوسيط حيث أن موضوع الكبر بالنسبة لـ Guy Carpenter هو عامل إحصائي فقط، أما الأمر الأكثر فائدة فهو إمكانية تقديم أفضل الخدمات للزبون مستفيدين من إمكانياتهم المالية التي حصلوا عليها بعد عمليات الدمج.

الدعائم الأربعة Four Pillars

يصب السمسار Guy Carpenter جل اهتمامه في أربعة مجالات:

١. المجال الأول يتجسد بأعمال السمسرة ومناقشة طرق توزيع الخطر نيابة عن زبائنه، وهذا هو العمود الفقري لأعماله.

٢. الثاني هو المهمة الاستشارية والتي تشمل جوهر العمل، وتحليل البيانات، وكافة الأمور المتعلقة بذلك. وتبدأ هذه الخدمات بتحديد منطقة وجود الخطر، ومن ثم تحليل الخطر نفسه وإسقاطه على محفظة الزبون وبالتالي استنباط النتائج المتوقعة. كل ذلك يتم بوسائل علمية متطورة تُسخر لخدمة أغراض الاكتتاب على وثائق إعادة التأمين.

٣. أما النشاط الثالث فينحصر بمحاولة دخول الأسواق غير التقليدية. حيث يشكل Sedgwick، و M & M ثنائياً ناضجاً جداً. والعمل المشترك بين السمسارين

يشكل نوعاً من الاستثمار المصرفي المختص بأعمال التأمين وإعادة التأمين.

وفي هذا السياق يؤكد رئيس المجموعة أن مجموعته تستطيع أن تقوم بنشاطات مصرفية متعددة تتخطى حدود التأمين على الأخطار إلى مجالات المنافسة المالية والاستثمارات المصرفية الأخرى. هذه النشاطات هي خروج عن تقاليد إعادة التأمين المعهودة، لكن القائمين على إدارة المجموعة ينظرون إلى هذا الأمر على أنه تطور مهم أعطى صناعة إعادة التأمين دفعاً قوياً لمواجهة تحديات المستقبل.

٤. أما المجال الرابع لنشاطات المجموعة Guy Carpenter فهو نشر وتوسيع نطاق تقديم الخدمات عن طريق تأسيس فروع جديدة تغطي معظم الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، تحتفظ شركة Resolution التابعة للسمسار Sedgwick لنفسها بـ ٢٩٠ مكتباً منتشرين في ٧٠ بلداً، ويتمتع كل من G. Carpenter و Sedgwick بمحفظة من أعمال الـ Run.off والتي تعني امتداد مسؤولية المؤمن عن التعويض حينما لا تنتهي هذه المسؤولية بانتهاء مدة التأمين. حيث أن مسؤولية الخسائر في الأعمال الأمريكية تمتد إلى ما لانهاية واضحة لها.

وتسير نشاطات المجموعة في مجال الأغطية الطويلة الأجل ببساطة وبطرق عصرية وتؤدي إلى تحقيق أرباح مقبولة، ويجري النقاش حالياً حول فرض رسوم على أعمال تحصيل الأرصدة، وتقديم الخدمات الدورية وإدارة المحفظة وتحليل الديون.

هذه المجالات من الخدمات هي من محاسن الحجم الكبير للشركات والتي ستساعد مجموعة Guy Carpenter على تحقيق الأرباح والاحتفاظ بالأعمال. وفي هذا السياق يضيف السيد ميلوز بأنهم سيحققون المزيد من النجاحات وسيستغلون إلى أبعد الحدود حقيقة كونهم من الوسطاء الكبار في العالم إن لم

يكونوا أكبرهم على الإطلاق، مما سينعكس على الزبائن بأفضل الخدمات. ويسوق المسؤول المذكور مثالاً على ذلك بقوله: «إذا ذهب العاملون لدينا لتوزيع عملاً واحداً فسوف يلاقون قدراً كبيراً من المنافسة من قبل العديد من الوسطاء الآخرين. أما إذا عمدنا إلى تقديم خدمات كبيرة ومتنوعة، حتى ولو أن الزبون يرغب بواحدة فقط من هذه الخدمات، إلا أن جهودنا ستكون أكثر جاذبية وستضعنا في مكانة متميزة».

تقييم العملاق Evaluation of a Giant

يبلغ عدد العاملين في مجموعة Guy Carpenter & Co حوالي ٢٤٠٠ عاملاً موزعين على ٣٣ مكتباً. وللمقارنة فإن AON يوظف حالياً ٣٠٠٠ شخصاً يعملون في خدمات الوساطة وفي الأعمال الفنية وهم موزعون على ٥٥ فرعاً.

ومن علائم النجاح الذي تحقق لهذه الشركات العملاقة هو القدرة على مواكبة التطور، بحيث تتطلب المتغيرات المتجددة باستمرار المزيد من البحث والدراسة والقدرة على التأقلم مع أية معطيات جديدة، ولهذا استطاعت المجموعة المذكورة أن تزيد من أعمالها في السنوات الخمس الأخيرة بحيث أصبح نشاطها يشمل ٦ إلى ٨ حقول من أعمال الوساطة.

أما فيما يتعلق بالخدمات، فالرأي السائد لدى القائمين على إدارة الشركة هو أن نوعية هذه الخدمات هي التي تميز خدمة عن أخرى، وأن مصلحة الزبائن هي في المرتبة الأولى من اهتمامهم.

والجدول التالي يبين الشركات التي انضوت تحت اسم March & Mclennan تحت شعار: كيفية الوصول إلى القمة How to Reach the Top.

وسيط إعادة التأمين ـــ

وكما هي الحال بالنسبة لجميع قطاعات الاستثمار، فإن المجموعة تولي أهمية خاصة بالنسبة لمساهميه، وتستغل أحسن استغلال مكانتها على سلم ترتيب المعيدين العالميين لخدمة أصحاب هذه المجموعة العملاقة. وبهذا السياق، لم يحاول السيد ميلوز أن يكون أكثر كياسة حول الشركات الجديدة التي ستساهم في تحمل الأخطار من أمثال Danish Re و New Market Managing Agencies وبعض الوكالات التي تعمل في اللويدز والتي تموّل من قبل فروع M & MCL، حيث يقول: «إذا استطاعت Danish Re أن تتحمل مسؤولياتها تجاه العقود التي ستسندها إليهم فإننا ستتعاون معهم، ولم لا؟ حيث أننا داخل عائلة M & MCL سنحاول استثمار موقعنا من حيث حجم الأعمال إلى أبعد الحدود. وبالتالي فإن دخلت استثمارات M & MCL إلى منطقة ما فإننا سنحاول الاستفادة ما أمكن من كل المعطيات المتاحة.

فوائد متبادلة MUTUAL INTEREST

يقول السيد ميلوز أن كل من وافق على الانضواء تحت مجموعتنا، هو من متحملي الأخطار في السنوات السابقة، وبالتالي فإن تحمله للأخطار المالية سيكون من الأعمال المستقلة». ويضيف: «يمكنكم أن تتوقعوا منا أننا سنحاول تطوير علاقات العمل بجميع الطرق».

وعندما ستدعم مجموعة M & MCL أية وكالة جديدة، فإن ذلك يعني إعطاء الفرصة للمجموعة للتقدم من سماسرة إعادة التأمين إلا أن M & MCL سوف لن يفصح للجميع أن سمسار الإعادة بالنسبة لهذه الوكالات هو Guy Carpenter.

ومن المعروف أن G.C كان دوماً على اتصال مع زبائنه ومعيديه من أجل تسويق أعماله، وكان هذا الاتصال يمر عبر شبكة من التجهيزات التقنية الحديثة،

وسيط إعادة التأمين ـــ

الرائد العربي ـــ

تقديم الحلول Delivering Solutions

إضافة إلى حجم المجموعة، يفضل السيد تشيلتون التحدث عن الكيفية التي يقوم بموجبها السماسرة في تسويق أعمال إعادة التأمين: «إن الاهتمام الاول لمجموعتنا يقع على كيفية تقديم أعمال إعادة التأمين للزبائن وإيجاد الحلول لموضوع الطاقة الاستيعابية Capacity، ولدينا الوسائل المختلفة والتي تمكننا من تقديم الحلول للمشاكل المعروضة».

ويلقي السيد تشيلتون الضوء على أهداف مجموعته ويركز على فريق العمل لديه قائلاً: «إن العلاقة بين الزبون والوسيط تتكون نتيجة لحجم المعلومات التي يرغب الزبون بإعطائها للوسيط، والعلاقة بين الطرفين تتناسب طرداً مع حجم المعلومات التي يقدمها الزبون للوسيط أو التي يرغب في البوح بها. وعلى هذا، فإن الغالبية العظمى من الزبائن ترغب بالتعامل مع وسيط يتمتع باستقلالية القرار. لأن مجموعته B. GR. تختلف عن العملاق G. Carpenter بكونها غير مملوكة لوسطاء يتدخلون بتوزيع أخطار التأمين الرئيسة».

إن وظائف الشركة لم تقسم إلى شرائح، بل إن الوسطاء في Benfield Greig يوظفون في أعمالهم جميع الوسائل القياسية لإعادة التأمين ويضعون اتفاقيات الإعادة التي بين أيديهم بصيغ جديدة، وهم بذلك يستنبطون دوماً طرقاً مستحدثة للتعامل مع الزبائن ومتطلباتهم.

لذلك فإن هذه الطرق التي تتبعها هذه المجموعة هي التي مكنتها من احتلال المكانة المرموقة التي تتمتع بها، ومكنتها إلى حد بعيد تحمّل وتجاوز الضغوطات التي فرضتها عليها سياسات المنافسة من العمالقة الكبار. وهنا يقول السيد تشيلتون: «إننا نربح أعمالنا لأننا نخرج إلى الزبون بأفضل الحلول والخدمات، وكذلك بسبب استقلاليتنا في اتخاذ القرار، ونحن نحسّن أداءنا طرداً كلما زادت

الرائد العربي ـــ
_____ وسيط إعادة التأمين

فعالية الضغوط الموجهة ضدنا».

إن الخدمات التي تقدمها مجموعة B.GR هي جزء يسير فقط مما نقوم به إلا أن السيد تشيلتون يبدو واثقاً من أن أعمال شركته تتمحور حول المناطق التي تجلب القيمة المضافة Added Value، حيث أن القسم الأعظم من نشاطاتنا يرتكز على التحليل العلمي الدقيق للأخطار ودراستها بإحدى الطرق ولا يعتمد عملنا فقط على تقديم النصائح. فعلى سبيل المثال، يعتقد السيد تشيلتون بأن B. GR له مكانة مميزة في عملية تطوير المنتج وذلك عائد للتركيبة الأفقية للشركة والثقافة التأمينية المميزة، ويضيف بأننا نحتاج إلى سلطة قادرة على اتخاذ القرار باتجاه تطوير منتجات جديدة، لأننا نواجه كل يوم وفي كل مكتب من مكاتب الاكتتاب الـ ١٧ المنتشرة في العالم معضلات اكتتابية جديدة.

الشفافية Transparency

يستطيع العاملون في المجموعة تقديم حلول مناسبة لمشاكل محددة بالاعتماد على وسائل تقنية عالية المستوى، وهذا الإجراء يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وللقيام بهذه المهمة على أكمل وجه فإننا نعمد إلى اختيار الشخص المناسب للقيام بالعمل الموكل له ومواجهة التحديات التي تصادفه أثناء إنجاز مهمته. ويشرح السيد تشيلتون ذلك بالقول: «لا توجد بيننا منافسة داخلية، بل أن التركيز الرئيسي يقع على الزبون، والرجل المكلف بعمل ما يسمح للزبائن بالاستعانة بموظفيهم للقيام بأي مشروع، وبإمكانهم الاطلاع ميدانياً على النتائج».

إضافة لما سبق، فإن المجموعة توظف نظاماً حاسوبياً لخدمة الزبائن يشمل معظم أرجاء العالم، وهذا النظام يقدم للزبائن معلومات مفصلة عن وثائق التأمين والمطالبات... إلخ. وبالتالي يمكن للزبون أن يكون متأكداً بأننا نقوم بتقديم العون وليس العكس. ويؤكد السيد تشيلتون أن مجموعته هي مجموعة الوساطة

الوحيدة التي تتمتع بمثل هذا المستوى الرفيع من الشفافية.

إن إحدى الفوائد المرجوة من هذا التوسع الأفقي في الأعمال، هي إيجاد تقابل وتوازن بين الأقساط والتعويضات، وهذا يعني أن المجموعة تريد تحقيق الربح من النتائج الفنية للاكتتابات ولا تريد الاعتماد فقط على عمليات الاستثمار لتعديل نتائج الأعمال الاكتتابية.

هذه المقدرة على توظيف تكنولوجيا متقدمة في حين يلجأ الآخرون إلى استخدام شبكة متنوعة من الاتصالات IT (مثال ذلك يستخدم Aon شبكة مؤلفة من أكثر من ٩٠ نظاماً)، وينظر .B.GR إلى ذلك بأنه منفعة أساسية وضرورية لأن السرعة الفائقة في نقل المعلومات أصبحت أمراً ملحاً. وهنا يقول السيد تشيلتون: «إنني أتحدى أي شخص يمكنه الإثبات أننا لسنا في المقدمة».

القوة البشرية People Power

يؤكد السيد تشيلتون في سياق حديثه أن الناس هم في مركز اهتمام عملية الوساطة، ويضيف بأن تقدم الشركة إلى الأمام كان إلى حد ما بفضل الاستثمار الأمثل للقدرات البشرية المتاحة. ويعترف السيد تشيلتون بأن المعضلة الرئيسة التي تواجهنا في استخدام الموظفين هي كيفية التخلص من الأعضاء غير الناجحين ضمن طاقم العمل في المجموعة. على الرغم من أن كل شخص قد أخذ فرصته الكاملة لإثبات ذاته.

وكما هي الحال عند كل المعيدين، فإن مجموعة .B.GR هي وليدة عمليات الاندماج إلا أنه يمكن القول أن الأمر قد جرى بطرق مختلفة، حيث أعلن عن إشاعة الاندماج قبل ثلاث سنوات من تحققه على أرض الواقع.

وتطبيقاً للنظرية القائلة بأن واحد زائد واحد لا يساوي الاثنين، فإننا دمجنا الشركتين الأكثر استقلالية مع بعضهما البعض، وأضفنا بعد ذلك زبائن جدد

ومنتجات جديدة، مما مكننا من تحقيق نتيجة إيجابية تمثلت بدخل من أعمال الوساطة بلغ ١٣٨ مليون دولار أمريكي.

ويبدو من الصعوبة بمكان أن تقدم تقييماً من عام لعام، وذلك بعد عامين من الاندماج وهذا يلقي الضوء على التحدي الذي يبديه منافسون أقوياء. وعلى النقيض من Aon و Guy Carpenter، والذين سوف يبهرا السوق باللجوء إلى المزيد من عمليات الدمج، فإنه ليس من الضروري أن يلجأ Benfield Greig إلى نفس الأسلوب.

أفضل وليس أكبر Better Not Gigger

ويبدو السيد تشيلتون سعيداً باحتلال مجموعته المركز الخامس على سلم ترتيب شركات الوساطة العملاقة حيث يقول: «نحن نعرف إمكانيات زبائننا، وفي المستقبل سوف نسعى لنكون الأفضل، وهذا لا يعني بالضرورة أننا سنكون الأكبر، أو أننا سنحقق الرقم الأعلى في الأرباح، إننا نريد تحديداً تقديم قيمة أفضل لخدماتنا وأن نكون الأفضل. وهذا هو جمال كونك شركة خاصة.

إننا نضع مصلحة الزبائن في المركز الأول، وموظفينا في المركز الثاني ومن ثم مصلحة المساهمين».

ويؤكد السيد تشيلتون في الختام بأن مجموعته لم تصل إلى قمة التطور المنشود، ويعبر عن طموحه بالقول: «إننا لن نصل أبداً إلى المكانة التي نريد، لأن كل من يدعي الكمال سوف لن يصل إليه وسوف لن يستمر».

إعداد يوسف جناد

الإدارة المالية

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

العوارية العامة(٣-٤)*
والتأمين البحري

إعداد

فتحي السنوسي باله

فرع بنغازي - شركة ليبيا للتأمين

قاعدة -١٥- خسارة أجرة الشحن.

خسارة أجرة الشحن الناشئة عن تضرر أو خسارة البضاعة تعتبر عوارية عامة، سواء بسبب فعل عوارية عامة، أو عندما يكون ضرر أو خسارة البضاعة معتبرة كذلك.

يخصم من قيمة أجرة الشحن الكلية المفقودة المصاريف التي سيتكبدها الملاك من أجل كسب أجرة الشحن والتي لم تتحقق نتيجة التضحية.

أجرة الشحن قد تكون مدفوعة مقدماً، وصلت السفينة والبضاعة أو لم تصلا، أو قد تكون قابلة للدفع سواء بوصول البضاعة أو بوصول السفينة، أو عند التسليم.

---

* نستكمل في هذا الإصدار من مجلة «الرائد العربي» نشر تتمة قواعد «يورك - انتويرب» للعوارية العامة ذات الترتيب الرقمي من ١٥ حتى نهاية هذه القواعد.

ففي الحالة الأولى تكون أجرة الشحن داخلة ضمن القيمة الكلية للبضاعة، ويتم معالجتها بنفس الكيفية التي تعالج بها البضاعة، وعادة لا يقوم مسوو العوارية بتناول أجرة الشحن كطرف منفصل من أطراف الرحلة المشتركة، بل يضيفونها، إذا لم تكن مضافة، لقيمة البضاعة، ويتم التعويض عنها مع البضاعة وتحديد مساهمتها في العوارية مع مساهمة البضاعة.

أما إذا كانت أجرة الشحن قابلة للدفع، فإنها تعالج كطرف منفصل من أطراف الرحلة البحرية المشتركة وتسري عليها أحكام القواعد السارية على السفينة والبضاعة من ناحية التعرض للخطر وطبيعته والتعويض والقيمة المساهمة.

ويحتسب التعويض عن أجرة الشحن المفقودة على أساس صافي المبلغ الذي فقد فعلاً كخسارة معتبرة عوارية عامة، وليست أي خسارة.

فلو كانت أجرة الشحن ٢٠ ديناراً عن كل طرد تستحق عند التسليم، وشحنت السفينة ١٠٠ طرد، ثم تعرضت أثناء الرحلة لحالة حريق أسفر عن النتائج التالية:

أ ـ ٢٠ طرد خسارة كلية بسبب الحريق.

ب ـ ١٠ طرود خسارة كلية بسبب المياه المستخدمة في إطفاء الحريق.

ج ـ ١٠ طرود خسارة كلية بسبب الحرارة والدخان.

د ـ ٥ طرود رميت في البحر حتى يتم التوصل للحريق واعتبرت خسارة كلية.

وكان على الناقل أن يدفع ٢ دينار في ميناء الوصول عن كل طرد كرسوم ميناء وأتعاب وكالة... إلخ فإن أجرة الشحن التي سيكتسبها الملاك لو لم تتعرض البضاعة للحريق والمعتبرة عوارية عامة هي فقط الواردة في (ب) و(د) أما أجرة الشحن المفقودة والتي فعلاً خسرها الناقل والواردة في (أ) و(ج) فإنها لا تقبل

كعوارية عامة، إذ أن أسباب فقدانها غير معتبرة عوارية عامة وفقاً لأحكام القواعد (أ) و(٣) وعليه فإن قيمة أجرة الشحن القابلة للتعويض MADE GOOD كعوارية عامة ستكون ٢٧٠ ديناراً فقط محتسبة كما يلي:

بند (ب) خسارة كلية بسبب المياه	(٢٠-٢) × ١٠	١٨٠ دينار
بند (د) خسارة كلية بسبب الرمي	(٢٠-٢) × ٥	٩٠ دينار
المجموع		٢٧٠ دينار

قاعدة -١٦- القيمة القابلة للتعويض لخسارة أو تضرر البضاعة بسبب التضحية

القيمة القابلة للتعويض كعوارية عامة عن ضرر أو خسارة البضاعة المضحى بها، ستكون الخسارة اللاحقة على أساس القيمة وقت التفريغ وفقاً لكشف الحساب التجاري المحول للمستلم أو في حالة عدم توفر مثل ذلك الكشف، فمن القيمة وقت الشحن.

إن القيمة وقت التفريغ يجب أن تتضمن كلفة التأمين وأجرة الشحن إلا إذا كانت مخاطر أجوة الشحن على مصالح أخرى عدا البضاعة.

عندما تباع البضاعة المتضررة دون الاتفاق على قيمة الضرر، فإن الخسارة القابلة للتعويض كعوارية عامة ستكون الفرق بين صافي حصيلة البيع وصافي القيمة السليمة والمحتسبة وفقاً للشطر الأول من هذه القاعدة.

لقد كان ولازال موضوع تحديد قيمة البضاعة مجالاً للنقاش، فوفقاً لقواعد ١٨٩٠ كانت قيمة البضاعة تحدد على أساس القيمة السوقية للبضاعة في تاريخ وصول السفينة للميناء النهائي أو في تاريخ انتهاء الرحلة البحرية المشتركة، وقد حافظت قواعد ١٩٢٤ على هذه الطريقة مع إضافة أن نسبة الضرر في البضاعة

المتضررة تطبق على القيمة السوقية لتلك البضاعة كما لو كانت غير متضررة، أما قواعد ١٩٥٠ فقد كانت أكثر تحديداً فيما يتعلق بتاريخ التقييم، حيث نصت أن يكون ذلك في آخر يوم من أيام التفريغ، أما قيمة الضرر فهو الفرق بين القيمة السوقية للبضاعة في آخر يوم من أيام التفريغ وصافي حصيلة بيع البضاعة المتضررة.

ورغم وضوح النص في أي من القواعد السابق ذكرها، فقد واجه مسوو العوارية صعوبات بالغة عند التطبيق العملي.

فبعض أنواع البضائع يتم دفع قيمتها أو التعاقد على شرائها قبل تاريخ شحنها وبالتالي فقيمتها الحقيقية قد تكون مختلفة وبشكل كبير عن قيمتها السوقية في ميناء الوصول، وبعض أنواع البضائع قد لا يوجد لها مثيل أو سوق في ميناء الوصول، أما البعض الآخر من البضائع فقد تكون إما ذات مواصفات خاصة أو أنها مواد أولية لبعض السلع الخاصة.

وعليه فقد اتجه مسوو العوارية إلى مخالفة نص القاعدة والاعتماد على كشوف الحسابات التجارية (الفواتير) مع إضافة نسبة معقولة كربح متوقع.

ووفقاً لقواعد ١٩٧٤ فإن تقييم البضاعة المضحى بها يتم في ميناء التفريغ وعلى أساس ما هو وارد في كشف الحساب التجاري المحول للمستلم سواء من قبل الشاحن أو أي طرف آخر، وإذا كان الشراء تم على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB) مثلاً، فيضاف إلى قيمة البضاعة كلفة أجرة الشحن وكذلك قسط التأمين، أما إذا كان الشراء على أساس التكلفة + الشحن (C+F)، فتضاف تكاليف التأمين.

هذا إذا كانت أجرة الشحن مدفوعة مقدماً PAID IN ADVANCED أو PRE PAID، أما إذا كانت أجرة الشحن قابلة للدفع في ميناء الوصول، فإن

البضاعة المضحى بها لا يضاف إليها أجرة الشحن، حيث أن مخاطرة أجرة الشحن على كاهل أطراف أخرى عدا البضاعة.

ومما يعيب على هذه الطريقة أن عامل الربح المتوقع قد ألغي، كما أن تعرض البضاعة للبيع قبل وصولها لميناء التفريغ قد يجعل قيمتها الحقيقية أعلى من قيمتها في كشف الحساب التجاري.

أما الشطر الثاني من القاعدة فيتناول طريقة التوصل إلى قيمة البضاعة المتضررة والتي تم بيعها سواء في ميناء الالتجاء أو أي مكان آخر، وذلك بأن تكون الفرق بين صافي حصيلة البيع وبين القيمة السليمة المحتسبة في كشف الحساب التجاري، فلو أن بضاعة قيمتها في الكشف ١٠٠٠ دينار بيعت بمبلغ ٨٥٠ ديناراً ودفع ٢٠ دينار لسمسار البيع فإن قيمة الضرر ستكون ١٠٠٠ – (٨٥٠-٢٠) – ١٧٠ ديناراً.

قاعدة –١٧– القيم المشاركة

المشاركة في العوارية العامة تتم وفقاً لصافي القيم الفعلية للممتلكات عند انتهاء الرحلة باستثناء قيمة البضاعة والتي تقيم وقت التفريغ حسب ما هو وارد في كشف الحساب التجاري المحول للمستلم أو في حالة عدم توفر هذا الكشف، فمن القيمة وقت الشحن، يجب أن تتضمن قيمة البضاعة كلفة التأمين وأجرة الشحن إلا إذا كانت مخاطر أجرة الشحن على أطراف أخرى غير البضائع، على أن يخصم أي خسارة أو ضرر لاحق بالبضاعة قبل واثناء وقت التفريغ، تقدر قيمة السفينة دون الأخذ في الاعتبار أي آثار ضارة أو مفيدة لعقد تأجير زمني أو عادي تكون السفينة مربطة به.

تضاف هذه القيم، مبلغ تعويض العوارية العامة للممتلكات المضحى بها، إذا لم تكن مضافة ويخصم من أجرة الشحن وأجرة النقل المعرضة للخطر تلك النفقات وأجور الطاقم التي لا تتكبد من أجل الحصول على أجرة الشحن لو أن السفينة والبضاعة أصبحتا خسارة كلية في تاريخ العوارية العامة، ولم تعتبر عوارية عامة، ويخصم أيضاً من قيمة الممتلكات جميع التكاليف الإضافية المتعلقة بها والمتكبدة بعد فعل العوارية العامة إلا إذا كانت تلك التكاليف معتبرة عوارية عامة.

أينما تباع بضاعة قبل الوصول، وكيفما كان، فإنها ستساهم وفقاً لصافي حصيلة البيع الفعلية مع إضافة أي قيمة معتبرة عوارية عامة.

أمتعة المسافرين والحاجيات الشخصية غير المشحونة وفقاً لوثيقة شحن لا تساهم في العوارية العامة.

توضح هذه القاعدة طريقة تحديد قيم الممتلكات المشاركة في الرحلة البحرية حتى يمكن بالتالي تحديد قيمة المساهمة في العوارية العامة، والمبدأ العام في تحديد القيمة المشاركة هو القيمة المعرضة للخطر والتي استفادت من فعل العوارية العامة سواء كان تضحية أو مصاريف.

والأطراف التي تناولتها هذه القاعدة هي السفينة والبضاعة وأجرة الشحن وأجرة نقل الركاب والأمتعة والحاجيات الشخصية للمسافرين وأفراد الطاقم.

أولاً - السفينة:

يتم تقييم السفينة في المكان الذي تنتهي فيه الرحلة البحرية المشتركة، سواء كان هذا المكان ميناء الشحن أو ميناء الالتجاء أو الميناء النهائي للوصول، على أن يتم التقييم قبل إجراء أية إصلاحات أو إضافات للسفينة أما إذا أجريت إصلاحات أو

إضافات قبل التقييم وبعد حدوث الخطر، فإن تكاليف هذه الإصلاحات والإضافات تخصم حتى تشارك السفينة بقيمتها الحقيقية وقت الخطر، كما يجب أن يضاف لقيمة التقييم قيمة أي خسارة أو ضرر معتبر عوارية عامة.

فلو أصيبت سفينة بخرق أدى إلى دخول المياه إلى حجرة المحركات واحتراق المحرك الرئيسي للسفينة واضطر الربان إلى استعمال محرك احتياطي بأكثر من قدرته الشيء الذي أدى إلى احتراقه مباشرة بسبب الاستعمال عند الوصول لميناء الالتجاء، وقرر الربان إنهاء الرحلة البحرية المشتركة، فإن السفينة ستقيم بحالتها تلك في ميناء الالتجاء، ثم يضاف قيمة المحرك الاحتياطي إذ أنه معوض عنه كعوارية عامة، أما إذا قام الربان بإصلاح الخرق بعد دخوله مباشرة لميناء الالتجاء، وتم تقييم السفينة بعد ذلك الإصلاح، فإن تكاليف إصلاح الخرق تخصم من قيمة التقييم.

ثانياً ـ البضاعة:

بعكس السفينة، فإن البضاعة تقيَّم بعد تفريغها في الميناء الدي تنتهي فيه الرحلة البحرية المشتركة فالبضاعة المفرغة هي فقط التي استفادت من فعل العوارية العامة، سواء كان تضحية أو مصاريف، على أن تضاف إلى قيمة البضاعة الواصلة والمفرغة بحالة سليمة قيمة أية بضاعة لم تصل أو فرغت متضررة بفعل معتبر عوارية عامة، وهذا يعني الأخذ في الاعتبار ما قد يلحق البضاعة من خسائر من تاريخ إنهاء الرحلة البحرية حتى إتمام تفريغها.

وبعكس السفينة أيضاً والتي تقيَّم وفقاً للسعر السوقي عن طريق خبراء متخصصون، فإن البضاعة المفرغة بحالة سليمة تقيَّم وفقاً لقيمتها في كشف الحساب التجاري، فإن لم يكن هناك كشف حساب، فمن قيمتها وقت الشحن

والـتي يتـم الحصـول عليهـا مـن الشـاحن أو المصـدر أو قسـيمة بيـع أو تكـاليف إنتاج... إلخ على أن تضاف لهذه القيمة أجرة الشحن المدفوعة وتكاليف التأمين.

وإذا كانت هناك أضرار جزئية لاحقة بالبضاعة سواء قبل الوصـول أو أثنـاء التفريغ، فيتم تقدير نسبتها وخصمها من القيمة الكلية للبضاعة.

ولو فرضنا أن سفينة على متنها ١٠٠٠ طرد ملابس، تعرضت لحالـة حريـق اضطرهـا إلى البقـاء في ميـناء الالتجـاء وشـحن البضاعـة في سـفينة أخـرى وفقـاً لاتفاقية عدم الفصل، وأن الحريق أدى إلى احـتراق ٥٠ طـرداً بالكـامل، وإصابـة ٢٠ طرداً بالمياه المستخدمة لإخماد الحريق، كما تضرر ٣٠ طرداً بسـبب الحـرارة والدخان، وبعد إعادة شحن البضاعة في سفينة أخرى، سـرقت ٣ طـرود، كمـا أصيبت ٥ طرود بأضرار بليغة أثناء التفريغ واعتـبرت خسـارة كليـة وبفـرض أن قيمة البضاعة وفقاً لكشف الحساب التجاري كان ٢٠ ديناراً للطرد على أسـاس (CIF)، وأن نسبة أضرار الدخان والحرارة كـانت ٤٠٪، فـإن احتسـاب القيمـة المشاركة للبضاعة سيكون كما يلي:

الحالة	الاحتساب	عوارية عامة	القيمة المشاركة
أضرار الحريق	٥٠ × ٢٠ = ١٠٠٠	....	....
أضرار المياه	٢٠ × ٢٠ = ٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
أضرار الدخان والحرارة	(٣٠ × ٢٠) × ٦٠٪ = ٣٦٠	....	٣٦٠
السـرقة	٣ × ٢٠ = ٦٠	....	....
أضرار التفريغ	٥ × ٢٠ = ١٠٠	....	....
السليم	٨٩٢ × ٢٠ = ١٧٨٤٠	....	١٧٨٤٠
القيمة الكلية المشاركة للبضاعة			١٨٦٠٠

أما إذا بيعت البضاعة المتضررة بالمياه مقابل ١٠٠ دينار مثلاً، فإن القيمة المعوض عنها في العوارية العامة ستكون (٤٠٠ – ١٠٠) – ٣٠٠ دينار فقط، أما القيمة المشاركة فستكون ٤٠٠ دينار، وذلك لأن حصيلة البيع استفادت من فعل العوارية العامة، أما إذا بيعت البضاعة المتضررة نتيجة التفريغ بمبلغ ٢٠٠ دينار مثلاً، فإن القيمة المشاركة لهذه البضاعة ستكون ٢٠٠ دينار ولا يحتسب شيئاً في العوارية العامة إذ أن الفعل لا يعتبر كذلك وفقاً لنص القاعدة (أ).

ثالثاً - أجرة الشحن:

إذا كانت أجرة الشحن مدفوعة مقدماً، فإنها ستضاف إلى قيمة البضاعة وتعامل كما تعامل البضاعة ولكن إذا كانت أجرة الشحن قابلة للدفع في ميناء الوصول، فإنه يجب خصم جميع المصاريف التي يتكبدها الناقل للحصول على هذه الأجرة حتى يمكن التوصل للقيمة الحقيقية الصافية والتي كانت معرضة للخطر عند حدوث فعل العوارية العامة، على أن يضاف أية قيمة معوض عنها كعوارية عامة.

فلو شحنت سفينة ١٠٠٠ طرد مقابل ٥ دينار للطرد كأجرة شحن قابلة للدفع في ميناء الوصول، وكان على الناقل أن يدفع ٢ دينار عن كل طرد كمصاريف مناولة وأجور طاقم ورسوم ميناء وأتعاب وكالة... إلخ، وأنه أثناء الرحلة البحرية تعرضت السفينة لحالة أدت إلى إلقاء ١٠٠ طرد في البحر اعتبرت عوارية عامة، كما فقد ٥٠ طرداً أثناء المناولة في ميناء التفريغ، فإن القيمة المشاركة لأجرة الشحن ستكون كما يلي:

البيان	أجرة الشحن المستلمة	أجرة شحن مفقودة	مصاريف	عوارية عامة	القيمة المشاركة
٨٥٠ واصلة	٤٢٥٠	....	١٧٠٠	....	٢٥٥٠
١٠٠ ملقاة	....	٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٥٠ مفقودة	....	٢٥٠	....	....	....
القيمة المشاركة					٢٨٥٠

وتعامل أجرة النقل كما تعامل أجرة الشحن.

رابعاً ـ أمتعة المسافرين والحاجيات الشخصية:

إذا كانت أمتعة المسافرين والحاجيات الشخصية سواء للركاب أو لأي من أفراد الطاقم مشحونة على متن السفينة وفقاً لوثيقة شحن، فإنها ستعامل كما تعامل البضاعة، أما إذا كانت مشحونة بدون صدور وثيقة شحن خاصة بها، فإن قواعد يورك ـ انتويرب لا تسري عليها، وهذا يعني أنها لا تساهم في العوارية العامة، إلا أن بعض مسويي العوارية العامة يميلون إلى إشراك أمتعة المسافرين في العوارية العامة إذا تعرضت للتضحية في سبيل إنقاذ الرحلة البحرية المشتركة.

قاعدة -١٨- ضرر السفينة

القيمة المسموح بها كعوارية عامة لضرر وخسارة السفينة و/أو آلاتها و/أو معداتها، بسبب فعل عوارية عامة تكون كما يلي:

أ ـ في حالة الإصلاح أو الاستبدال: فالقيمة المعقولة لتكاليف إصلاح أو استبدال ذلك الضرر أو الخسارة على أن تخضع للخصم وفقاً للقاعدة (١٣).

ب ـ في حالة عدم الإصلاح أو الاستبدال: الانخفاض المعقول في القيمة الناشئ عن ذلك الضرر أو الخسارة، على ألا يزيد عن القيمة المقدرة

للإصلاح، ولكن عندما تكون السفينة خسارة كلية، أو عندما ستتجاوز قيمة إصلاح الضرر قيمة السفينة بعد إصلاحها، فإن القيمة التي يسمح بها كعوارية عامة ستكون الفرق بين القيمة المقدرة للسفينة سليمة بعد خصم القيمة المقدرة لإصلاح ضرر غير معتبر عوارية عامة وبين قيمة السفينة بحالة أضرارها والتي يمكن تقديرها بصافي حصيلة البيع إذا وجدت.

تتناول هذه القاعدة كيفية تحديد قيمة الضرر أو الخسارة اللاحقة بالسفينة أو آلاتها أو معداتها بسبب فعل عوارية عامة، في أربعة حالات هي:

١ ـ عندما تجري إصلاحات للسفينة أو آلاتها أو معداتها أو يتم استبدال قطع أو أجزاء متضررة بسبب فعل عوارية عامة، فإن تقدير الضرر أو الخسارة سيكون التكاليف المتكبدة مقابل إصلاح الضرر أو استبدال القطع المتضررة مع تكاليف التركيب، على أن يؤخذ في الاعتبار شروط القاعدة (١٣) فيما يخص خصم الاستهلاك إذا كان عمر السفينة أكثر من ١٥ عاماً، مع تطبيق قاعدة الجديد مقابل القديم بالكيفية الواردة في تلك القاعدة.

٢ ـ عندما لا يتم إصلاح أو استبدال القطع أو الأجزاء المتضررة، فإن القيمة التي ستعتبر عوارية عامة هو الأثر الاقتصادي الذي أدى إليه الضرر أو الخسارة في القيمة السوقية للسفينة.

فلو قدرت قيمة السفينة قبل تعرضها للضرر بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار، وقدرت بعد تعرضها للضرر بمبلغ ٧٠٠٠ دينار، فإن قيمة الضرر أو الخسارة المعتبرة عوارية عامة ستكون ٣٠٠٠ دينار، ولكن يجب ألا تزيد هذه القيمة عن القيمة المقدرة للإصلاح، فإذا كانت القيمة المقدرة للإصلاح تبلغ ٢٠٠٠ دينار مثلاً فإن القيمة المحتسبة في العوارية العامة ستكون ٢٠٠٠ دينار، أما إذا كانت القيمة

المقدرة للإصلاح تبلغ ٤٠٠٠ دينار، فإن قيمة الفرق والبالغة ٣٠٠٠ دينار هي التي يتم احتسابها كعوارية عامة.

٣ ـ عندما تكون السفينة خسارة كلية فعلية، فإن قيمة الضرر أو الخسارة المعتبرة عوارية عامة ستكون الفرق بين القيمة المقدرة لحالتها سليمة وبين صافي حصيلة بيعها متضررة، على أن يؤخذ في الاعتبار قيمة أية أضرار أو خسائر غير معتبرة عوارية عامة.

فلو شب حريق في سفينة وقام الربان بتوجيهها إلى الشاطئ لغرض إنقاذ الرحلة البحرية، ولكن السفينة اعتبرت خسارة كلية فعلية، فإن أضرار الحريق في هذه الحالة لا تعتبر عوارية عامة بعكس فعل الجنوح الذي اتخذ إرادياً، وعليه فسيتم تقييم السفينة قبل الحريق وتقييم خسارة الحريق للتوصل إلى قيمة العوارية العامة، فإذا قدرت السفينة وفقاً للسعر السوقي قبل الحريق بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار، وقدرت أضرار الحريق بمبلغ ١٠٠٠ دينار، وقدر صافي بيع الحطام بمبلغ ٢٠٠٠ دينار، فسيكون الاحتساب كما يلي:

القيمة السوقية للسفينة قبل الحادث	١٠٠٠٠ دينار
القيمة التقديرية لأضرار الحريق	١٠٠٠ دينار
	ـــــــ
قيمة السفينة عند التضحية	٩٠٠٠ دينار
قيمة بيع الحطام	٢٠٠٠ دينار
	ـــــــ
القيمة المحتسبة كعوارية عامة	٧٠٠٠ دينار

٤ ـ عندما تكون التكاليف المقدرة لإصلاح الضرر أو الخسارة المعتبرة عوارية

عامة يفوق حصيلة بيع السفينة بعد إصلاحها، فإنها ستعتبر خسارة كلية تقديرية.

ففي مثالنا السابق لو قدرت مصاريف إصلاح ضرر الجنوح بمبلغ ٨٠٠٠ دينار وأن القيمة السوقية للسفينة بعد إصلاح ذلك الضرر سيكون ٦٠٠٠ دينار، فإن السفينة ستعتبر خسارة كلية تقديرية وتطبق عليها الإجراءات المتبعة كما لو كانت خسارة كلية فعلية.

قاعدة – ١٩ البضائع غير المصرح بها والمصرح بها خطأ

الضرر أو الخسارة اللاحقة ببضائع مشحونة بدون علم مالك السفينة أو وكيله، أو لبضائع بتعمد وُصِفَتْ خطأ وقت الشحن، لا يسمح أن تكون عوارية عامة، إلا أن تلك البضائع تظل عرضة للمساهمة إذا أنقذت.

الضرر أو الخسارة اللاحقة ببضائع مصرح لها خطأ بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية وقت الشحن يساهم فيها حسب قيمتها المعلنة، ولكن تلك البضائع تشارك بقيمتها الحقيقية.

تعتبر هذه القاعدة بما يشبه الجزاء أو العقوبة التي يفترض تطبيقها على الطرف الذي يقدم معلومات كاذبة أو خاطئة في وصف البضاعة أو قيمتها أو تهريبها في السفينة دون الإعلان عنها، وذلك بوضعه في أسوء حالة ممكنة.

فإذا شحنت بضاعة خلسة في سفينة دون علم الناقل أو الربان أو من يعينه الناقل وكيلاً عنه، فإن أي ضرر أو خسارة يلحق تلك البضاعة لا تكون قابلة للتعويض حتى لو كانت تلك البضاعة قد ضحي بها لأجل السلامة العامة، وإن هذه التضحية أدت إلى إنقاذ الرحلة البحرية، ولكن إذا لم تكن تلك البضاعة موضوعاً للتضحية، كأن يضحى ببضاعة أخرى، فهذا يعني أن تلك البضاعة قد استفادت من فعل العوارية العامة وبالتالي عليها أن تشارك بقيمتها الحقيقية، كذلك الحال لو قام صاحب البضاعة أو الشاحن بإعطاء معلومات غير حقيقية

في وصفه للبضاعة بتعمد لغرض الاحتيال، فإن نفس الإجراء المتبع مع البضاعة المشحونة خلسة يتبع مع هذه الحالة.

أما إذا صرح الشاحن أو صاحب البضاعة بقيمة أقل من قيمة البضاعة الحقيقية وقت الشحن بطريق الخطأ وبدون توفر نية الاحتيال، كأن يصرح أن قيمة البضاعة ٨٩٠ ديناراً بينما قيمتها الحقيقية ٩٨٠ ديناراً فإن أي ضرر أو خسارة تلحق تلك البضاعة ومقبولة كعوارية عامة ستقيم على أساس أن قيمة البضاعة ٨٩٠ ديناراً، ولكن القيمة المشاركة للبضاعة ستكون ٩٨٠ ديناراً.

فلو أن القيم المذكورة سابقاً كانت لسعر الطرد لشحنة مكونة من ١٠ طرود، وأن الربان ألقى ٥ طرود في حالة خطر، فإن احتساب التعويض والقيمة المشاركة سيكون كما يلي:

البيان	العوارية العامة	القيمة المشاركة
٥ طرود ملقاة	٥ × ٨٩٠ = ٤٤٥٠	٥ × ٩٨٠ = ٤٩٠٠
٥ طرود وصلت سليمة	....	٥ × ٩٨٠ = ٤٩٠٠
التعويض والقيمة المشاركة	٤٤٥٠	٩٨٠٠

قاعدة – ٢٠ – تدبير الموارد المالية

يسمح كعوارية عامة بعمولة مقدارها ٢ بالمئة على نفقات العوارية العامة عدا أجور وإعالة الربان والضباط والبحارة والوقود والمخزون غير المستبدل خلال الرحلة، ولكن عندما لا تقدم الموارد المالية عن طريق أي من المصالح المشتركة، فإن التكاليف الضرورية للحصول على الموارد المالية المطلوبة عن طريق سند قرض بحري أو ما شابهه، أو الخسارة التي يتكبدها أصحاب البضاعة المباعة لهذا الغرض، ستحتسب كعوارية عامة.

يسمح كعوارية عامة بتكاليف التأمين على الأموال المقدمة لسداد نفقات العوارية العامة.

عندما تلتجئ السفينة لميناء أو مكان أو تقوم بإصلاحات أو تستأجر قاطرة لجرها، فإنها ستحتاج لمبالغ مالية للإنفاق، وعامل الزمن يلعب دوراً مهماً، فالمبالغ المطلوبة يجب أن تتوفر في المكان والزمان الذي تحتاجه فيه الرحلة البحرية، وفي أقصر مدة زمنية، فالتأخير سيؤدي إلى المزيد من المصاريف، ومسؤولية تدبير هذه المبالغ المالية واقع على جميع الأطراف المشاركة في الرحلة البحرية فهي المعنية أكثر من غيرها بسلامة الرحلة وخفض التكاليف، وعليه إذا قام طرف بالسعي وبذل الجهد والوقت لأجل توفير الموارد المالية اللازمة، فإن القاعدة تسمح بمنحه عمولة قدرها ٢٪ مقابل جهوده.

وتستثني القاعدة أجور وإعالة طاقم السفينة والوقود والمخزون غير المستبدل أثناء الرحلة، وذلك لأن هذه النفقات لا تتصف بالضرورة الوقتية، إذ يمكن تأجيل دفعها حتى نهاية الرحلة.

وفي حالة عدم قيام اي من أطراف الرحلة بتوفير الأموال المطلوبة، فإن الربان قد يضطر إما للحصول على قرض بحري، أو بيع جزء من البضاعة.

فإذا تمكن الربان من الحصول على قرض بحري أو أي نوع من القروض، فإن جميع المصاريف المتكبدة من جراء هذا القرض بما في ذلك فائدة القرض ستحسب كعوارية عامة، ولا تحتسب عمولة. أما إذا قام الربان ببيع جزء من البضاعة في ميناء الالتجاء، فإن هناك خسارة مالية قد تقع على صاحب البضاعة المباعة دون غيره من أصحاب البضائع الأخرى أو المصالح المشاركة الأخرى، وعليه فإن صاحب البضاعة المباعة يفترض أن يعامل على أساس أنه الطرف الذي قام بتدبير الموارد المالية اللازمة إلا أن تدبير الموارد بهذه الكيفية يعني أيضاً سحب

فرصة المفاضلة من صاحب البضاعة المباعة.

فالمصالح الأخرى لديها فرصة المفاضلة بين جهد ومخاطر توفير الموارد المالية وبين العمولة الممنوحة فإذا كانت الأولى أكثر من الثانية، فإن تلك المصالح ستفضل عدم المشاركة في تدبير الموارد المالية، ولكن صاحب البضاعة المباعة لم يكن لديه هذا الخيار، بالإضافة: إذا كانت أسعار بيع تلك البضاعة في ميناء الوصول يفوق ثمنها الأصلي المحدد في كشف الحساب التجاري، فإن صاحب البضاعة المباعة سيفقد ما كان سيربحه لو وصلت البضاعة إلى الميناء النهائي. وعليه فإن القاعدة أخذت ذلك في الاعتبار بترحيل ما قد يخسره صاحب البضاعة المباعة إلى حساب العوارية العامة.

فلو أن بضاعة قيمتها ١٠٠٠ دينار وفقاً لكشف الحساب التجاري، بيعت في ميناء الالتجاء بمبلغ ٨٠٠ دينار، وتحقق فيما بعد أنها ستباع في ميناء الوصول بمبلغ ١٢٠٠ دينار، فإن احتسابها سيتم كما يلي:

البيان	القيمة المشاركة	التعويض كعوارية	مصاريف العوارية العامة
قيمة البضاعة وفقاً للكشف	١٠٠٠	١٠٠٠	....
حصيلة البيع	....	....	٨٠٠
خسارة بسبب البيع	....	....	٢٠٠
خسارة سوقية	....	٢٠٠	٢٠٠
	١٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠

ويلاحظ من المثال أن القيمة التي كانت معرضة للخطر هي قيمة البضاعة وفقاً لكشف الحساب التجاري والبالغة ١٠٠٠ دينار، أما الخسارة السوقية والتي حملت على حساب العوارية العامة فلم تكن معرضة للخطر بالنسبة لصاحب

البضاعة، وإنما كانت بمثابة العمولة، في نفس الوقت فإن الخسارة الراجعة للبيع تعامل بمثابة تكاليف الحصول على الموارد المالية مثلها مثل الخسارة السوقية.

إلا أن السؤال الذي قد يثار، ماذا سيكون عليه الحال لو بيعت البضاعة في ميناء الالتجاء بمبلغ يفوق قيمتها المتوقعة في ميناء الوصول؟!

والجواب، إذا كانت الزيادة في قيمة البيع أكثر من أو مساوية للمبلغ المتوقع الحصول عليه في ميناء الوصول، حسبت أي زيادة لصالح صاحب البضاعة المباعة، فمثلاً إذا بيعت البضاعة بمبلغ ١٣٠٠ دينار فإن صاحب البضاعة سيستلم ٣٠٠ دينار بصرف النظر عن القيمة المتوقعة، إذ أن قيمة البيع أصبحت حقيقية.

الشطر الأخير من القاعدة يتناول تكاليف التأمين على الموارد المالية، فإذا قام الناقل مثلاً بتدبير كل الموارد المالية اللازمة، وغرقت السفينة فيما بعد، فإن الناقل سيفقد تلك الأموال لعدم وجود أي أطراف مشاركة، وعليه فإن الناقل سيتجه للتأمين على هذه الأموال لضمان عدم فقدانها بفقدان السفينة والبضاعة ومن العدل أن يتم تحميل حساب العوارية العامة بهذه النفقات للحفاظ على نفس معدل العمولة المقررة.

قاعدة - ٢١ - الفائدة على الخسائر المعوض عنها في العوارية العامة

تحتسب فائدة على المصاريف والتضحيات والمسموحات المعتبرة عوارية عامة بواقع ٧ في المئة سنوياً وحتى تاريخ نشر تسوية العوارية العامة، ويعد تخصص استحقاق لأي نفقات مؤقتاً معادة من المصالح المشاركة أو من الأموال المودعة للعوارية العامة.

لاشك أن قيام طرف من أطراف الرحلة بدفع مصاريف العوارية العامة أو تحمل تضحية وبقاء ذلك حتى تاريخ نشر التسوية النهائية والتي قد تتأخر لسنوات دون استرداد ما دفعه أو تعويضه عن ممتلكاته المضحى بها، لا يكون

منطقياً ولا عادلاً مقارنة مع أطراف أخرى لم تشارك في دفع المصاريف في حينها ولم تخسر ممتلكاتها بفعل التضحية.

ونظراً لعدم إمكانية إعداد تسوية العوارية العامة في فترة قصيرة بعد انتهاء الرحلة البحرية المشتركة فيبقى من العدل تعويض من قام بالإنفاق أو تحمل التضحية وذلك باحتساب فائدة لصالحه.

ومبدأ احتساب فائدة لصالح المصاريف المدفوعة والتضحية المبذولة لم يكن مجالاً للخلاف منذ أن قدمت لأول مرة في قواعد ١٩٢٤، إلا أن الجدل أثير، كما ذكرنا سابقاً، حول المعدل المناسب حتى استقر في قواعد ١٩٧٤ عند ٧٪ سنوياً باقتراح من الوفد البرازيلي المشارك في وضع صيغة هذه القواعد.

واحتساب الفائدة المذكورة يتم على أساس فائدة بسيطة من تاريخ دفع المصاريف أو تاريخ حدوث التضحية وحتى تاريخ نشر التسوية من قبل المسوي.

ويجب التفريق بين الفائدة المسموح باحتسابها وفقاً لهذه القاعدة وبين العمولة التي يحصل عليها أي من الأطراف عن طريق توفير الموارد المالية.

قاعدة -٢٢- معاملة الإيداعات النقدية

عندما تجبى إيداعات نقدية فيما يتعلق بمسؤولية البضاعة عن العوارية العامة أو مكافأة الإنقاذ أو المصاريف الخاصة، فإن تلك الإيداعات يجب أن تدفع حالاً وبدون تأخير في حساب خاص مشترك باسم ممثل يعينه مالك السفينة وممثل يعينه المودعون، وفي مصرف يحدده الاثنان.

المبلغ المودع، مع أية فوائد متحصلة إن وجدت، يبقى كضمان مقابل الدفع للأطراف صاحبة الحق في العوارية العامة أو مكافأة الإنقاذ أو المصاريف الخاصة والمستحقة على البضاعة والتي من أجلها جُبيت هذه الإيداعات، ويمكن إجراء دفعات من الحساب أو ترجيع إيداعات إذا اعتمدت كتابياً من مسوي العوارية العامة.

لا تؤثر تلك الإيداعات والدفعات أو الترجيعات على المسؤولية النهائية للأطراف.

عادة لا يطلب من أصحاب البضائع إيداع ضمانات نقدية فيما يتعلق بحصة البضاعة في العوارية العامة إذا كانت البضاعة مؤمن عليها، أما إذا كانت البضاعة غير مؤمن عليها، فلا يتم الإفراج عن البضاعة إلا بعد إيداع ضمان نقدي كافي لسداد حصة البضاعة.

أما في حالة الإنقاذ فإن البضاعة قد تطالب بإيداع ضمانات نقدية حتى لو كانت البضاعة مؤمن عليها وبصرف النظر ما إذا كانت الحالة هي الأولى أو الثانية، فإن تلك المبالغ ستودع في مصرف يحدده مندوب عن مالك السفينة ومندوب عن أصحاب البضاعة (أو التأمين) حيث يتم التصرف في هذا الحساب وفقاً لتعليمات خاصة من مسوي العوارية العامة.

وإذا تحصلت هذه الإيداعات على فوائد مصرفية فإنها تضاف إلى قيمة الإيداع، وتسدد حصة البضاعة في العوارية العامة أو الإنقاذ أو المصاريف الخاصة من الحساب، فإن تبقى بعد ذلك أية مبالغ فإنها تعاد إلى المودع، أما إذا لم تكن كافية، فإن اصحاب البضاعة لازالوا مسؤولين عن المساهمة بالفرق.

فمثلاً لو كانت قيمة البضاعة ١٠٠٠٠ دينار، وطلب من أصحاب البضاعة إيداع ٥٠٪ من القيمة وأسفر تقرير التسوية والذي أعد بعد سنة من إيداع المبلغ عن نصيب البضاعة في العوارية العامة بما يساوي ٥٦٠٠ دينار، فإن الاحتساب سيتم كما يلي:

البيان	له	عليه
نصيب البضاعة في العوارية العامة	....	٥٦٠٠
إيداع نقدي	٥٠٠٠	....
فائدة الإيداعات (بفرضية ٥٪)	٢٥٠	....
رصيد مدين	٣٥٠	... .
	٥٦٠٠	٥٦٠٠

ووفقاً لذلك فإن مسوي العوارية سيطلب من أصحاب البضاعة سداد الرصيد المدين، ولكن لو فرضنا أن تسوية العوارية العامة استغرقت أربع سنوات، فإن الاحتساب لنفس الفرضيات السابقة سيكون كما يلي:

البيان	له	عليه
نصيب البضاعة في العوارية العامة	....	٥٦٠٠
إيداع نقدي	٥٠٠٠	....
فائدة الإيداعات	١٠٠٠	....
رصيد دائن	....	٤٠٠
	٦٠٠٠	٦٠٠٠

وعليه فإن مسوي العوارية العامة سيسمح كتابياً للقائمين على الحساب المصرفي بسداد الرصيد الدائن لأصحاب البضاعة.

وعندما تكون هناك بعض المصاريف الخاصة والمتعلقة بتلك البضاعة فقط، وليست داخلة في العوارية العامة، فسيتم خصم قيمتها لصالح الطرف الذي يستحقها بنفس الكيفية.

العوامل الاقتصادية والطلب على إعادة التأمين

الدكتور Seán Mooney
اقتصادي ومدير إدارة البحوث
في شركة «Guy Carpenter»

ثمة القليل من الأعمال والدراسات المنشورة حول العلاقة بين الطلب على إعادة التأمين والعوامل الاقتصادية الأخرى، مثل النمو في الناتج الإجمالي المحلي، التضخم، ومعدلات الفائدة..

وهذا الأمر ليس مفاجئاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما سنراه لاحقاً من أن هناك ارتباطاً ضعيفاً نسبياً بين العوامل الاقتصادية بوجه عام وأسواق إعادة التأمين.

وقد لا يكون تحديد العلاقة بين الاقتصاد وإعادة التأمين السبب الأهم لاستخدام الإحصائيات الاقتصادية في إعادة التأمين، ولكن يمكن لهذا الهدف أن يُتيح وضع نقاط علام، لمعرفة ما يمكن أن تخبرنا به هذه النقاط حول صناعة إعادة التأمين على المستوى العالمي، هل هي صناعة متنامية؟! ناضجة (مستقرة)؟ أم متقلصة؟؟...

إذا نظرنا إلى بيانات العقد الحالي فإننا سنلاحظ أن صناعة إعادة التأمين العالمية تبدو نامية بشكلٍ مستقرٍ ومتوازٍ أي أنها تنمو بنفس معدلات نمو

---

* عنوان الموضوع «Economic Factors and Reinsurance Demand» وقد نشر في مجلة «Global Reinsurance» عدد مارس/ آذار - مايو/ أيار ١٩٩٩ ص٨٧:٨٨.

الاقتصاد العالمي. واعتماداً على إحصائيات شركة Swiss Re، نلاحظ أن أقساط إعادة التأمين قد ازدادت بنسبة ٤٩,٣٪ في أعوام التسعينات، وهي تعادل عملياً نمو الناتج الإجمالي المحلي العالمي (GDP) لنفس الفترة، والذي بلغ حوالي ٥١,٧٪.

الشكل رقم (١)

النمو الاقتصادي العالمي والطلب على إعادة التأمين (الزيادة بالنسبة المئوية ١٩٩٠-١٩٩٧)

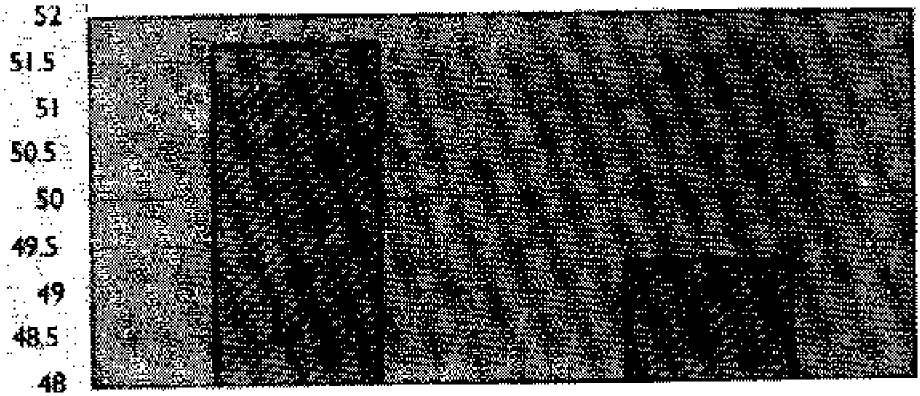

هذه النتيجة البسيطة قد تخفي أكثر مما تظهر، فهي لا تخبرنا بشيء عن البلدان والمناطق حيث معدل نمو إعادة التأمين أعلى من معدل الناتج الإجمالي المحلي، كما أنها لا تخبرنا بالكثير عن نمو شركات إعادة التأمين كلٍ على حدة حيث الكثير منها يتمتع بنمو أعلى من معدل النمو العام في الصناعة.

في الولايات المتحدة قامت شركة Guy Carpenter بجمع بيانات عن الشركات المختصة بإعادة التأمين، وعملية الجمع هذه جرت بشكلٍ مستمر وعلى أساس ثابت لعددٍ من السنوات كما يظهرها الجدول رقم (٢).

العوامل الاقتصادية وإعادة التأمين ـــ

الشكل رقم (٢)

صافي الأقساط المكتتبة ـ الولايات المتحدة

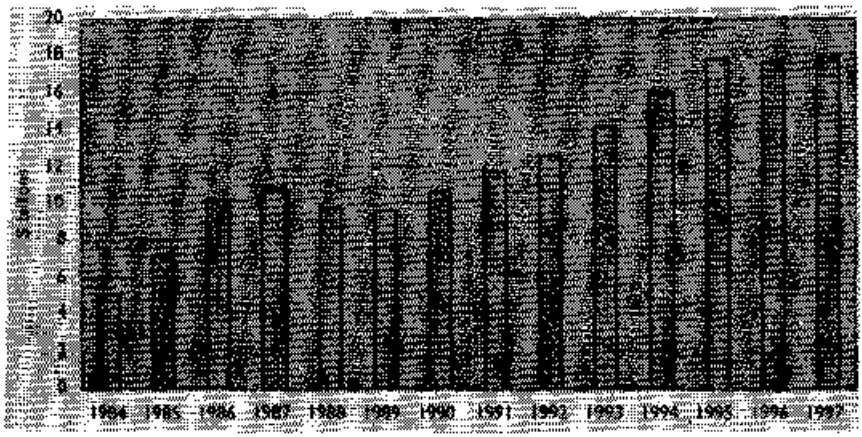

وبالنظر إلى هذه البيانات نرى أنه بالفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٧ ازدادت أقساط التأمين بمعدل ٢٥١٪ وهو نمو أعلى بشكلٍ واضح من نمو الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة والبالغ ١٠٧٪ لنفس الفترة، وهذه النتيجة تناقض ما توصلنا إليه مسبقاً حول الطلب العالمي على إعادة التأمين في التسعينات.

في جميع الأحوال، يبدو أنه من الخطأ أن نعطي تفسيراً واسعاً لهذه النتيجة، فمن الواضح أن هناك قوىً أخرى غير العوامل الاقتصادية قد تفاعلت وعملت للوصول إليها.

إن أزمة المسؤوليات في منتصف الثمانينات، وأزمة الممتلكات التي نتجت عن إعصار Androw عام ١٩٩٢ تفسر الازدياد السريع للأقساط في أواسط الثمانينات وأول التسعينات، في الوقت الذي أدت فيه قوى المنافسة إلى تراجع

الأسواق في أواخر الثمانينات وفي السنوات الأخيرة. وهـذه النتيجة تتوافـق مـع المقدمة الأساسية حول ضعف العلاقة بين الاتجاهات الاقتصادية العريضة وسـوق إعادة التأمين.

المجال الآخر الذي يستحق أن يشار إليه هو مقارنة البيانـات المتعلقـة بإعـادة التأمين بين بلدٍ وآخر بعد أن يتم تعديلها بحيث تصبـح ملائمـة للقيـاس والتقييـم الاقتصادي. (الشكل ٣) يمكننا من تمييز العلاقة بين إعادة التـأمين والنـاتج المحلـي الإجمالي على مستوى العالم، وهنا تجدر الإشارة إلى:

الشكل رقم (٣)

العلاقة بين أقساط إعادة التأمين والناتج المحلي الإجمالي باعتبار أساس عالمي ١٠٠٪

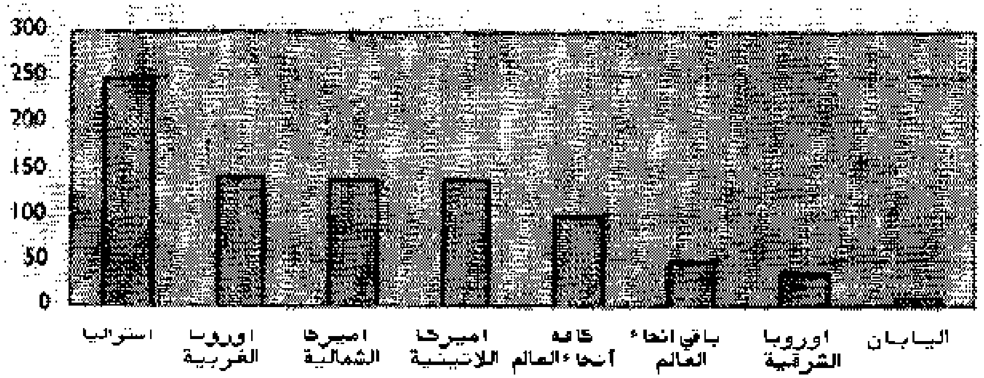

أولاً: فيما يخص البيانات، فإن المتعلق منهـا بإعـادة التـأمين لبلـدٍ مـا

والمستخدمة في هذا الجدول قد جُمعت ونُشرت من قبل شركة St.Paul Re حيث قام المحللون في هذه الشركة بدراسة رائدة ذهبت بعيداً في بحثها لجمع المعلومات عن اي من البلدان على أسس محلية. لقد أرادوا أجوبةً واضحة لأسئلتهم حول حجم إعادة التأمين المسند من كل منطقة من العالم، وبالمعايير الاقتصادية أرادوا تحديد مصادر الطلب.

إن العديد من تحليلات أسواق إعادة التأمين تجري على أسس العرض، بمعنى آخر من وجهة نظر من يقوم بتوفير خدمة إعادة التأمين، وهذا يعود بشكلٍ رئيس إلى أنها الطريق التي يتم فيها الإبلاغ عن البيانات. لأن شركات التأمين تقوم بإعداد تقارير عن إجمالي أقساط إعادة التأمين لديها وعادة بدون تحديد للبلدان التي تشكل مصادر عمل لها.

كما يظهر الشكل (٣) اختلافاً واسعاً بين مناطق العالم من حيث الطلب على إعادة التأمين، وهذا الاختلاف يستمر حتى بعد تعديل البيانات لتعكس الحجم الاقتصادي لكل منطقة.

تعتبر استراليا البلد الأكثر استخداماً لخدمة إعادة التأمين، حيث يصل مستوى هذا الاستخدام هناك إلى مرتين ونصف من المستوى العالمي، وعلى الجانب الآخر من المقياس نجد أن اليابان هي البلد الأقل استفادة أو استخداماً لإعادة التأمين فهي تشكل ١٠٪ فقط من المستوى العالمي، وكما هو متوقع تُظهر أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مستويات مشابهة من الاستخدام.

إن استخدام إعادة التأمين في أمريكا اللاتينية مرتفع نسبياً، ولكن نسبة مهمة من الإسناد في هذه المنطقة يذهب إلى وكالات شبه حكومية.

هذا التحليل القطاعي يُظهر أن هناك عوامل أخرى غير الناتج الإجمالي المحلي تلعب دوراً هاماً في تحديد الطلب على إعادة التأمين.

العلاقات النظرية

ننتقل الآن لننظر إلى عوامل اقتصادية أخرى قد يكون لها تأثير كبير على أسواق إعادة التأمين. وسننظر في هذا السياق إلى ثلاث عوامل اقتصادية رئيسة هي: معدلات الفائدة، التضخم، والنمو الاقتصادي.

١) **معدلات الفائدة:** تؤثر معدلات الفائدة على جانب الموجودات في ميزانيات معيدي التأمين، فمع ارتفاع معدلات الفائدة تتناقص القيمة السوقية لمحافظ السندات والأوراق. فضلاً عن أن الزيادات في معدلات الفائدة عادةً ما تترافق بانخفاضات في أسواق الأوراق المالية والبورصات، وهذا يصح بشكلٍ خاص خلال الفترات التي يكون فيها الاقتراض صعباً جداً حيث يؤدي الخوف من الكساد أو الانكماش إلى الابتعاد عن التوازنات.

بشكلٍ عام فإنه بالنظر لقوة التكوين الرأسمالي لمعظم معيدي التأمين، فإن هناك عدد قليل نسبياً من الحالات حيث يكون لمعدلات الفائدة المرتفعة أثر قوي على موجودات شركات التأمين، وهذا يعود إلى حجم رأسمال معظم شركات إعادة التأمين. ولعلّنا بحاجة للعودة إلى فترة السبعينات لنتمكن من دراسة أثر معدلات الفائدة، حيث شهدت تلك الفترة انخفاضاً في أسعار الموجودات لدرجةٍ أثرت بشكلٍ واضحٍ على التأمين وإعادة التأمين.

إن معدلات الفائدة يمكن أن تؤثر على قرارات الاكتتاب، وبشكلٍ خاص عند معيدي تأمين الحوادث (Casualty Reinsurers). فتارةً هناك فترة تمتد لعدة سنوات بين تاريخ ورود السيولة من الأقساط وتاريخ خروجها كتعويضات، مما يؤدي إلى وجود فترة مميزة توفر فيها سيولة إضافية واردة من دخل الاستثمارات، وعلى سبيل المثال فالمعدل المرتفع للفائدة في بداية الثمانينات شجع المؤمنين ومعيدي التأمين على تخفيض أسعارهم بشكل كبير بالنسبة للتأمين على

الحوادث وذلك في صراع للحصول على سيولة اكتتابية، وعلى النقيض من ذلك، فإن المستوى الحالي، المنخفض نسبياً لمعدلات الفائدة، لا يؤدي على ما يبدو إلى زيادة في الأسعار سواء في أسواق التأمين أو إعادة التأمين.

٢) **التضخم**: إن وجود معدل مستقر للتضخم لا يؤثر عادة على أسواق التأمين فإذا كان المؤمنون والمعيدون على علم بأن الأسعار تتزايد على أساس معدل ثابت ٥٪ مثلاً، فإنهم يستطيعون أخذ هذه الزيادة بعين الاعتبار عند احتساب الأقساط. من ناحية أخرى، فإن الارتفاع الغير متوقع في معدلات التضخم أمر سيء لكلٍ من سوقي التأمين وإعادة التأمين، وهذا يعود إلى أن الزيادة في التعويضات المدفوعة يكون أقل من المتوقع، والعكس صحيح، فالانخفاض غير المتوقع في معدلات التضخم له أثر إيجابي على المؤمنين والمعيدين لأن التعويضات ستأتي بمستوى أدنى من المتوقع عند احتساب الأقساط وعلى سبيل المثال فإن المستوى المنخفض نسبياً للتضخم كان عاملاً هاماً وراء الأداء القوي لسوق التأمين على السيارات الأمريكي.

٣) **النمو الاقتصادي**: على المدى القصير يكون للنمو الاقتصادي تأثير ضعيف على أسواق إعادة التأمين، ولكن على المدى الطويل فإنه من الممكن أن تكون هناك تأثيرات واضحة وبشكلٍ خاص في معايير الاقتصادات النامية. ولمشاهدة هذا الأثر يتم تقسيم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أطوار.

الطور الأول: يتضمن المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، وفي هذه المراحل يكون هناك عادة حاجة للتأمين من أجل دعم التجارة الخارجية والاستثمارات في البنية التحتية.

الطور الثاني: يبدأ عندما يتحسن المستوى الصحي ويرتفع الدخل الفردي وعندها يتحول الأفراد إلى التأمين على الحياة كنوعٍ من أنواع الحماية لدخل

الأسرة وكوسيلة للادخار.

الطور الثالث: يبدأ عندما تزداد موجودات الأفراد ويتوسع عدد السكان الذين يمتلكون سيارات خاصة مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على تأمين الممتلكات والسيارات.

عند التوجه إلى سوق إعادة التأمين نرى هذا السوق بشكلٍ عام لا يتوسع بنفس الدرجة مع توسع سوق التأمين المباشر. وعادة تتحكم الحكومات في البلدان ذات الاقتصاديات النامية بإعادة التأمين، وهذا التحكم يستمر في مختلف أطوار النمو الاقتصادي.

مما يعني أن العامل الأهم في تحديد نمو إعادة التأمين هو تحرير الأسواق المالية ومثل هذا التحرير يأتي عادة في المراحل الأخيرة للنمو الاقتصادي، ويشكل هذا العامل سبباً رئيساً لوجود علاقة، ولو كانت ضعيفة نسبياً، بين النمو الاقتصادي الطويل المدى وإعادة التأمين.

النظرة المستقبلية لسوق إعادة التأمين تشير إلى أن هذا السوق سيتأثر بشكلٍ رئيس بالعوامل الخاصة بصناعة التأمين ذاتها ومن ثم سيتأثر بشكلٍ أقل بالتغيرات الاقتصادية العامة. وبالتالي لا يستطيع المعيدون تجاهل التغيرات الاقتصادية، ولكن تأثير مثل هذه التغيرات سيكون في الغالب منصبّاً على الاستراتيجيات بعيدة المدى بدلاً عن القرارات التكتيكية ذات المدى القصير.

إعداد: باسل عبود

إدارة البحري والطيران

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

تأهيل النظام المصرفي في سورية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات المصرفية العالمية*

إعداد

الدكتور نبيل سكر**

يتعامل هذا الموضوع مع المسائل التالية:

أولاً ـ لماذا الحاجة للتأهيل المصرفي.

ثانياً ـ من أين يبدأ التأهيل المصرفي.

ثالثاً ـ التأهيل المصرفي والإصلاح الاقتصادي الشامل.

رابعاً ـ العناصر الرئيسة للتأهيل المصرفي.

خامساً ـ الإصلاحات الضرورية للتلازم مع التأهيل المصرفي.

والنقاط الأساسية التي سأخلص إليها في حديثي هي التالية:

ـ إن التأهيل المصرفي ينبغي أن ينطلق من وضوح عقائدي حول بنية وآلية عمل النظام الاقتصادي الذي نسعى إليه.

---

* هذا الموضوع في الأصل مداخلة على محاضرة كنا قد نشرنا تلخيصاً لها في الإصدار السابق من «الوائد العربي» تحت نفس العنوان.

** المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بدمشق، والموظف السابق في البنك الدولي في واشنطن.

ـ يتوجب أن يكون الإصلاح المصرفي جزءاً من برنامجنا للإصلاح الاقتصادي الشامل.

ـ يتوجب أن يكون الإصلاح المصرفي شاملاً فلا يركز على تأهيل المؤسسات المصرفية فقط بل ينظر إلى تأهيل النظام المصرفي ككل. وفي اعتقادي أن المشاريع المقترحة الآن لزيادة رأسمال بعض المصارف وهي بوضعها الحالي، أو إضافة مصارف جديدة ضمن آلية العمل المصرفي القائمة حالياً، تقع في خانة «صب المال الجيد فوق المال الرديء».

ـ يجب أن يترافق التأهيل المصرفي لضمان نجاحه مع إصلاحات أخرى تقع ضمن البرنامج التصحيحي الشامل، وسنحاول تحديد هذه الإصلاحات.

أولاً ـ لماذا الحاجة للتأهيل المصرفي

تنبع الحاجة للتأهيل المصرفي في سورية من العوامل التالية:

ـ كون النظام المصرفي السوري الحالي قد وضع أساساً لخدمة نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي، بينما يتجه النظام الاقتصادي في سورية الآن، وإن كان ببطء وتردد، نحو نظام السوق وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، ويستعد الاقتصاد السوري للانفتاح على الاقتصاد العربي وكذلك على الاقتصاد العالمي.

ـ يحمل النظام المصرفي السوري الحالي طابع الخدمة العامة مما أفقده الكثير من الحيوية في الأداء، ويفتقر إلى القدرة على جذب المدخرات وإلى الخبرة في التمويل على أساس المخاطر التجارية، والخبرة في تمويل الاستيراد والتصدير. ويفتقر كذلك إلى أدوات الادخار والاستثمار المتنوعة وإلى الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة، ويفتقد إلى القدرة على القيام بعمل الوساطة بين المستثمر

والمنتج السوري من جهة وأسواق التمويل الدولية من جهة أخرى.

ـ يعجز النظام المصرفي السوري في وضعه الحالي عن الإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي اللازمة لإخراج الاقتصاد من جموده، من خلال مساهمته في إعادة هيكلة المؤسسات في القطاعين العام والخاص وتوفير التمويل اللازم لها لدعم انطلاقتها. ويعجز كذلك عن الإسهام الفعال في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد لتمكين هذا الاقتصاد من دخول التكتلات الاقتصادية العربية المقترحة فضلاً عن دخوله الاقتصاد العالمي.

ثانياً ـ من أين يبدأ التأهيل المصرفي

يبدأ التأهيل المصرفي في سورية من الوضوح العقائدي لهوية النظام الاقتصادي السوري المستقبلي في مؤسساته وأنظمته وتشريعاته وحدود اعتماده على آلية السوق والأوامر الإدارية في توزيع المواد، ومن حيث أدوار كل من القطاع الخاص والعام في العملية الإنتاجية ودور الدولة في الاقتصاد والمدى المرغوب في انفتاح الاقتصاد على النظام الاقتصادي العالمي. في حين الاقتصاديات العربية المنخرطة في التكتلات الاقتصادية العربية قد طورت كل من اقتصادياتها وأنظمتها المصرفية.

وقد كانت سورية قد خطت خطوات عديدة نحو اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص في السنوات العشر الماضية، لكن هذه الخطوات لم تنبع من تصور عقائدي واضح أو من خطة تصحيحية شاملة، لفكفكة الجمودات في الاقتصاد وخلق الحوافز الفعالة للاستثمار والإنتاج. وكانت خطوات الإصلاح مجزأة وآنية على طريقة إدارة الأزمة، ومترددة. وما هذا الجمود الاقتصادي الذي نعاني منه منذ أربع سنوات إلا لأننا لم نحسم خياراتنا العقائدية بعد ولم ننفذ

بإصلاحاتنا بالتالي إلى لب المشكلة ألا وهي البنية الاقتصادية الجامدة غير القادرة على رفع معدلات الإنتاج وعلى توزيع القاعدة الإنتاجية وتعميقها أو على التعامل مع المتغيرات السريعة في العالم، متغيرات تكنولوجية كانت، أو معلوماتية أو متغيرات أسواق.

- لقد باتت الحاجة لهذا الوضوح العقائدي أمراً هاماً حتى ننهي التخبط النظري وننهي التناقض وحال التردد وتتجه مسيرة التصحيح والتنمية بوضوح وديناميكية إلى الأمام.

ثالثاً ـ التأهيل المصرفي والإصلاح الاقتصادي الشامل

يتوجب أن يرتبط الإصلاح المصرفي بإصلاح اقتصادي اشمل قادر على أن ينقل سورية وبشكل منهجي من نظامها الاقتصادي الحالي إلى التصور الاقتصادي الجديد من جهة ويدفع بالعملية الإنتاجية إلى الأمام من جهة أخرى من خلال إزالة عقبات الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية. ويجب أن تتوفر في هذا الإصلاح الشروط التالية والتي أردنا ببعضها تجنب الأخطاء التي وقعت فيها برامج البنك وصندوق النقد الدوليين.

- يجب أن يكون برنامج الإصلاح شاملاً عريض القاعدة بسبب عمق التغيير المطلوب والترابط الوثيق بين مكوناته، وبنفس الوقت يجب أن يكون الإصلاح متدرجاً مبرمجاً ضمن جدول زمني.
- يجب أن يرتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي ببرنامج للرعاية الاجتماعية كعنصر أساسي عضوي فيه لا كعنصر مكمل له.
- يجب أن يتلازم الإصلاح مع خطة للتنمية طويلة الأجل تتضمن تحديد الأولويات في القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل متطلبات التنمية القطرية

وفي ظل المشاريع الاندماجية الإقليمية، وتتضمن برامج لرفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد من خلال خطة للتنمية البشرية وخطة لتطوير المقدرات التكنولوجية المحلية وبرامج لعودة الأموال والخبرات السورية المهاجرة.

- يجب أن يكون برنامج الإصلاح برنامجاً وطنياً سورياً، مبرمجاً بعقول سورية، حتى تتحقق السيادة الوطنية الكاملة على القرار الاقتصادي.
- يتطلب الإصلاح الاقتصادي الشامل إشراك المجتمع المدني في وضعه، بدلاً من وضع البرنامج ضمن أسوار مغلقة، فالمشاركة في صنع إصلاح بالعمق المطلوب يضمن التأييد الشعبي له، وفي غياب هذا التأييد، يصبح برنامج الإصلاح محاولة عبثية. ومن جهة أخرى، يتطلب الإصلاح الاقتصادي تعزيز المساءلة والمحاسبة أثناء تنفيذه، ولكن لا من خلال لجان التحقيق، بل من خلال الصحافة الحرة وتعدد منابرها.

رابعاً ـ العناصر الرئيسة للتأهيل المصرفي

يتوجب أن يكون الإصلاح المصرفي شاملاً، لا أن يركز على إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية فقط، وهناك ثلاث مرتكزات للإصلاح المصرفي الشامل:

أ) **في السياسة النقدية ومؤسساتها:** هناك ثلاثة عناصر في هذا المجال:

- وضع سياسة نقدية واضحة قادرة على ضبط وتحريك الطلب الكلي في الاقتصاد وعلى توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.
- استخدام أدوات السياسة النقدية المعروفة لتنفيذ هذه السياسة النقدية، ومن أهمها تحريك أسعار الفائدة.
- تقوية مؤسسة المصرف المركزي وإعادة إحياء مجلس النقد والتسليف الذي نص على إقامته قانون النقد الأساسي الصادر عام ١٩٥٣.

ب) **في الرقابة المصرفية:** تعتبر إقامة نظام للرقابة المصرفية في موضع الأولوية ضمن برنامج تأهيل النظام المصرفي السوري، ويتوجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية المقترح التركيز على المواضيع التالية:

- جودة توظيفات المصارف وسلامة محافظها.
- وضع نظام للمخصصات التي تضعها المصارف لمواجهة ديونها المتعثرة.
- مراقبة الوضع المالي للمصارف من حيث الملاءة والسيولة والربحية.
- مراقبة كفاءة المديرين في المصارف وخبرتهم العلمية والعملية وسمعتهم المسلكية.
- الرقابة على دخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية إلى المصارف وخاصة تلك المتجهة نحو الاستثمار المحفظي (حين يوجد).
- الرقابة على «العلاقة الحميمة» التي قد تنشأ بين القيمين على المصارف من جهة والمستفيدين من تسليفاتها من جهة أخرى.
- الرقابة على اقتراض المصارف من الخارج وآجال الاقتراض وشروطه والعملات التي يتم بها الاقتراض.

وقد أكدت الأزمة المالية الأخيرة في دول شرق آسيا على أهمية هذه الرقابة، حيث كان ضعفها من الأسباب الرئيسة لاستفحال الأزمة.

ج) **في التأهيل المؤسساتي:** يقترح أن يتضمن تأهيل المؤسسات المصرفية العناصر التالية:

- إلغاء مبدأ الحصر أو التخصص المصرفي الإلزامي القائم حالياً، والاستعاضة عنه بالتخصص المصرفي المبني على الخبرة، أو بإتاحة الفرصة لتطوير بعض المصارف نحو مبدأ المصارف الشاملة التي تجمع بين تقديم التمويل التجاري والتمويل والخدمات الاستثمارية بنفس الوقت، وهو التطور الملحوظ في المصارف العالمية

اليوم، ومنها المصارف العربية في المهجر. وبالنسبة لما قاله الأستاذ بشير بخصوص صندوق النقد الدولي والتخصص المصرفي، فأنا أختلف معه في ما قاله في هذا المجال حيث أنني لا أعرض دراسة واحدة قام بها صندوق النقد أو البنك الدوليين أثبتت على جدارة نظام التخصص المصرفي المبني على القرار الإداري/ التشريعي، سواء في داخل سورية أو خارجها.

- إدخال عنصر المنافسة إلى العمل المصرفي وإحلال مبدأ الربح بمكان مبدأ الخدمة العامة، فالعمل المصرفي القائم على الربح يؤدي إلى التمويل الكفء ومنه حجب التمويل عن الشركات المتعثرة أو تقديم المساعدة الفنية لها للخروج من عثرتها.
- التأكيد على استقلالية المصارف في قرارات التسليف بعيداً عن تدخل الدولة، سواء كان التسليف للقطاع العام أو الخاص أو المشترك.
- وضع نظم جديدة للتسليف في المصارف تركز على جدوى المشروع، وسمعة العميل وقدرته على التسديد، سواء كان التمويل في القطاع العام أو الخاص أو المشترك، وعدم التمييز في التسليف بين القطاعات الثلاثة.
- تخليص المصارف القائمة حالياً من ديونها المتعثرة وإعادة هيكلة بنيتها المالية، وتحويلها إلى القطاع المشترك، متيحين الفرصة للقطاع الخاص السوري المحلي والمغترب والمصارف العربية المساهمة في رأس مال هذه المصارف. وتنبع أهمية إشراك القطاع الخاص مع العام في العمل المصرفي، من ضرورة الإسراع بإدخال أدوات واساليب التمويل الحديثة إلى القطاع المصرفي ولعدم إمكانية انتظار القطاع العام المصرفي القائم حتى يطور نفسه ويكتسب الخبرات اللازمة، فالمتغيرات الخارجية سريعة والتحديات كبيرة، وعامل الزمن لا يرحم. ونقترح إقامة مصرف خاص لتمويل القطاع العام بوضعه الحالي أو تخصص واحد من

المصارف القائمة بوضعها الراهن لتمويل القطاع العام إلى أن يتم إصلاح الأخير ويصبح بإمكانه التعامل مع المصارف على أسس تجارية.

- إلزام المصارف بتصنيف دائم لمحافظها المالية وإلزامها كذلك بوضع مخصصات كافية مقابل القروض المتعثرة، على أساس تصنيف للأصول يضعه البنك المركزي، يحدد فيه نسبة المخصص اللازم وضعه مقابل الأصول حسب جودة كل أصل (منتظم، دون المستوى، مشكوك بتحصيله، رديء).
- السماح لكل من المصرف التجاري السوري والمصرف الصناعي (بحلتيهما الجديدتين) التعامل بالقطع الأجنبي، بما فيه قبول الودائع وفتح الاعتمادات وتمويل الصادرات وقبول خطوط ائتمان بالقطع الأجنبي من الخارج لإعادة تسليفها للشركات والمؤسسات المحلية.
- السماح لأي مصرف بالتسليف للمصارف الأخرى عند الضرورة.
- تنويع وتوسيع المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، كل حسب تخصصه وسياسته وقدراته.
- احترام السرية في المصارف من قبل الدولة ومن قبل المديرين والموظفين في المصارف.
- تعزيز الجهود القائمة حالياً لإدخال التقنيات الحديثة إلى المصارف وتدريب العاملين فيها على استيعاب الخدمات والمنتجات المالية الجديدة وعلى كيفية تقييم المخاطر التجارية في التسليف.
- الإقرار من حيث المبدأ بضرورة دخول مصارف جديدة في القطاع المشترك وذلك لتعزيز المنافسة في السوق، مع عدم الترخيص لمثل هذه المصارف قبل إقامة نظام الرقابة المصرفية المقترحة أعلاه.
- السماح بقيام مصارف استثمار ومصارف أعمال، وهي مصارف يمكن أن

تعمل دون استقطاب الودائع.

- السماح بإقامة مكاتب تمثيل للمؤسسات المصرفية الخارجية.
- إقامة مؤسسات تمويلية تعنى بالقطاع الخاص الصغير، مستفيدين في ذلك من التجارب والمبادرات الناجحة في هذا المجال في بلاد مثل بنغلادش ومصر.

خامساً ـ الإصلاحات الضرورية للتلازم مع التأهيل المصرفي

لا يثبت الإصلاح المصرفي إذا لم يتلازم مع إصلاحات اقتصادية أخرى، تأتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وقد رغبنا بتحديد تلك الإصلاحات التي يبقى أي إصلاح مصرفي منقوصاً إذا لم تتلازم معه، وهذه الإصلاحات هي:

١) إصلاح القطاع العام

يتوجب لنجاح التأهيل المصرفي إصلاح القطاع العام حتى يتسنى له التعامل مع المصارف على أسس تجارية، فأي فائدة ترتجى من تنظيف محافظ المصارف، وإعادة هيكلة بنياتها المالية إذا استمر القطاع العام في عدم أو بطئ تسديد ديونه لها. ويصبح إصلاح القطاع العام في هذه الحالة ضرورة ليس فقط لرفع ريعية الأموال الضخمة التي استثمرت فيه خلال السنوات الماضية ولوضع حد للعبء الذي يشكله على المالية العامة للدولة، بل كذلك لضمان نجاح الإصلاح المصرفي.

ويتوجب في اعتقادي إصلاح القطاع العام باتجاه عمله على أساس الربح والمنافسة (مع تحمل الدولة كلفة وظيفته الاجتماعية، حين توجد) وباتجاه فصله عن الهرم البيروقراطي للدولة واستقلاليته الحقيقية في قرار الإنتاج والتسويق والشراء وفي قرار التوظيف والتسريح، وفي تعامله التجاري مع المصارف وفي وقف الدعم الذي تقدمه له الدولة كلما تعثر. وحين يوضع الإطار الإداري لعمل القطاع العام، يتوجب

إجراء تعديل هيكلي في البنية المالية لمؤسساته بما فيه إعادة تقييم موجوداته الثابتة، استعداداً لإخضاعه في النهاية لنفس الأنظمة والإطار التشريعي الذي يخضع له القطاع الخاص وتمتعه بنفس المزايا لا أكثر ولا أقل. أما بالنسبة للعمالة الفائضة في القطاع العام فهنا يأتي دور الدولة في إعداد برامج التدريب والتأهيل وبرامج الرعاية الاجتماعية للمتضررين من الإصلاح في القطاع العام.

٢) إصلاح القطاع الخاص

يتطلب نجاح الإصلاح المصرفي قطاعاً خاصاً نشطاً يعمل على أسس إدارية ومالية متطورة، يستطيع التعامل مع الأدوات والمنتجات المصرفية الحديثة، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع الخاص، حتى يستطيع القيام بالدور الإنتاجي الكبير الملقى على عاتقه، والمساهمة في امتصاص العمالة الفائضة من القطاع العام. ويتطلب هذا إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الخاص والانتقال بها من المؤسسات العائلية إلى المؤسسات التجارية العصرية وحتى يمارس القطاع الخاص مسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية تجاه كل من الدولة والمجتمع، يتوجب إعطاء الأمان والتأكيد الرسمي على دوره في العملية الإنتاجية وتوفير المؤسسات اللازمة لنظام السوق والقوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية الواضحة، وبالشفافية والمساواة في تطبيقها.

٣) إصلاح النظام المالي

سيترتب على مالية الدولة العامة في الفترة المقبلة أعباء كبيرة جراء عوامل عديدة أهمها، استمرار متطلبات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية الناتجة عن معدلات الزيادة السكانية المرتفعة، والتبعات الجمركية للاندماجات الاقتصادية العربية والمتوسطية المقترحة، ومتطلبات الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي اللازمين للتخفيف من آثار التعديلات الهيكلية المتوقعة في الاقتصاد

الوطني، وتهديد هذه الأعباء كلها بازدياد العجز في المالية العامة للدولة إلى حدود غير مقبولة، خاصة إذا ترافقت مع استمرار أسعار النفط على مستوياتها المتدنية الحالية. وسيؤدي تزايد العجز المالي إلى ضغوطات تضخمية، لها تبعات اجتماعية سلبية من جهة، وتشكل إرباكات للسياسات الاقتصادية وللنشاط المصرفي من جهة أخرى.

وتتطلب الضغوطات أعلاه إذن، البدء ببرنامج لمراجعة الإنفاق العام برمته للبحث عن أماكن الهدر فيه ووضع خطة لترشيده ضمن أولويات واضحة، وكذلك تتطلب الضغوطات الإنفاق على برنامج للإصلاح الضريبي يحقق العدالة والمساواة ويحفز على الاستثمار والادخار والإنتاج، ويقنن من الإعفاءات الضريبية، وقد تمت دراسات عديدة للإصلاح الضريبي وبقي الاتفاق على مكونات هذا الإصلاح المرغوب.

ومن جهة أخرى يجب أن يتلازم الإصلاح المصرفي مع تعديل في اساليب تعامل المالية العامة للدولة مع القطاع العام أسوة بالتعامل العقلاني المقترح لتعامله مع المصارف، وذلك في سبيل مساعدته على الانضباط المالي، وحتى لا يلجأ القطاع العام إلى الدولة لتسديد عجوزاته حين تعصى عليه أبواب المصارف.

٤) إصلاح النظام الإجرائي «Regulatory System»

لزيادة فاعلية النظام المصرفي المجدّد سواء في مجال تعبئة المدخرات أو في مجال توجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات الربحية العالية، لابد من العقلانية والوضوح في الأنظمة والقوانين ومن سد الثغرات فيها، خاصة بالنسبة للنظم وللإعفاءات الضريبية وأنظمة القطع وأنظمة إدخال وإخراج العملات المحلية والاجنبية، ولابد من المساواة والشفافية في تطبيق القوانين والأنظمة. ولابد كذلك من ترشيق

الإجراءات البيروقراطية وإجراءات الاستيراد والتصدير وغيرها. فحين تتميز القوانين بالعقلانية وتنتفي الاستثناءات وتسود الشفافية والعدالة والمساواة في التطبيق، يتوقف اكتناز الاموال في المنازل وفي المكاتب، وتتجه الأموال نحو المصارف، لتصبح المصارف حلقة رئيسة فعالة في التنمية الاقتصادية.

٥) تطوير أسواق المال والبنية المالية التحتية

أخيراً، لا يمكن الكلام عن تطوير النظام المصرفي دون الإشارة إلى تطوير أسواق المال، فالإصلاح المصرفي تزداد فعاليته إذا تلازم مع البدء بتطوير الأسواق المالية التي تطرح ويتم التبادل فيها بالأسهم وسندات الدين. وبتكامل تطوير أسواق المال مع تطوير النظام المصرفي، فكلاهما يعمل على تنمية المدخرات وتشجيع الاستثمار المحلي، وعلى الانفتاح على الأسواق الدولية تجارةً واستثماراً. ولكن تبقى الأولوية في سورية في الوقت الحاضر في تأهيل النظام المصرفي. وإن تطوير أسواق المال لا يعني بالضرورة الانفتاح على الأسواق المالية العالمية لا بل من الضروري الحفاظ على «محلية» أسواق الأموال في البداية ووضع الضوابط والقيود على دخول وخروج الأموال الخارجية في المراحل اللاحقة، ولنا في أزمة شرقي آسيا عبرة.

وما يمكن أن تبدأ سورية به الآن هو الإعداد لإقامة سوق للأسهم المحلية، وأنه يتوفر في سورية شرط اساسي لقيام سوق المال وهو الاستقرار السياسي، ولكن يجب أن تتوفر مع الاستقرار السياسي وقبل قيام سوق الأسهم، شروطاً أخرى لمنع هزات السوق المفاجئة وأهمها:

- توضيح معالم النظام الاقتصادي المستقبلي لسورية بشكل رسمي وهو ما أكدنا عليه أعلاه ودور آلية السوق.

- وضع قواعد واضحة للإفصاح من قبل الشركات المساهمة المطروحة أسهمها للاكتتاب العام، بحيث يسهل على المستثمر تقدير الوضع المالي للشركة طارحة الأسهم.
- إقامة جهات إشرافية فاعلة في الدولة قادرة على تنفيذ قواعد الإفصاح.

ويساعد على نجاح سوق الأسهم كل من:

- البدء بإعداد القاعدة المعلوماتية الصحيحة عن الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وعن أداء الشركات، ونشر هذه المعلومات على أوسع نطاق.
- خلق وعي للخروج من الشركة العائلية التضامنية إلى الشركة المساهمه لزيادة أعداد الشركات المطروحة أسهمها في السوق.
- التخلص من القيود والأنظمة والقوانين المقيدة لظهور النشاط الاقتصادي المتصف بالوضوح والشفافية، وهو ما أشرنا إليه أعلاه، مما ساعد على قيام الشركات المساهمة.
- توفير البنية التحتية المالية، ومن ضمن ذلك تطوير الأنظمة المحاسبية وتعديل قانون التجارة. وإقامة أنظمة واضحة لحقوق الملكية ولحل المنازعات التجارية ولتصفية الشركات والحجز على الممتلكات في حال عدم التسديد.

وأخيراً نخلص إلى القول أن الجهاز المصرفي والمالي السوري يحتاج إلى التطوير الجذري والشامل لتمكين سورية من الانفتاح على الأسواق العالمية من جهة، ولتمكينها من إنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي قامت والتي ستقوم بها في المستقبل من جهة أخرى، حتى تستطيع سورية لعب دور رائد في الاقتصاد الإقليمي العربي، معززة موقعها في التحالفات الاقتصادية التي ستقوم في المنطقة بعد السلام.

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٧

جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تموز / ١٩٩٨

منذ أن كلّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقرير سنوي للتعرف على أوضاع الأمن الغذائي العربي، متضمناً التطورات الإنتاجية والاستهلاكية للسلع الغذائية الرئيسية، وما يصاحب ذلك من تغيرات على حجم وأبعاد مشكلة الانكشاف الغذائي العربي، إضافةً إلى الوقوف على الجهود القطرية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي، وكذلك جهود المنظمات والمؤسسات القومية العاملة في هذا المجال الحيوي، والمنظمة ترصد التطورات الحاصلة في هذا المجال وتنشرها في تقريرها السنوي مساهمة منها في تسليط الضوء على حجم وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي العربي ليتمكن أصحاب القرار من معالجة هذه المشكلة التي تحولت مع مرور الزمن إلى مصدر من مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

وتقرير عام ١٩٩٧ هو الإصدار التاسع من هذه السلسلة، ويقع في ٢٠٢ صفحة من القطع الكبير ويتألف من ثمانية أبواب بخلاف المقدمة والملاحق، وفيما يلي عرض لما تضمنه كل باب على حده.

يتناول الباب الأول «القاعدة المواردية الزراعية العربية»

بلغت مساحة الأراضي الزراعية العربية في عام ١٩٩٦ نحو ٦٨,٧ مليون

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٧ ـــ

المروية بالاستفادة من ترشيد استخدام المياه والتوسع في نظم الري الأكثر كفاءة وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي أو الصحي المعالجة.

ومع التوسع في مساحة الحاصلات المستديمة أو الموسمية، تراجعت مساحة الأراضي المتروكة من حوالي ١٥,٣ مليون هكتار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١١,٨ مليون هكتار فقط عام ١٩٩٦ بنسبة للانخفاض تبلغ نحو ٢٣ في المائة، كما يقدر لها أن تظل في حدود ١٣,٦ مليون هكتار في عام ١٩٩٧. وفي نفس الاتجاه حققت مساحة المراعي والغابات بعض التحسن في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٥ فقد زادت مساحة المراعي من حوالي ٣٥٨,٥ مليون هكتار إلى حوالي ٣٦٠,٣ ثم إلى حوالي ٣٧٤,٦ مليون هكتار في الأعوام ١٩٩٥؛ ١٩٩٦، ١٩٩٧ على الترتيب. بينما تميل مساحة الغابات نحو الزيادة من حوالي ٩٠ مليون هكتار عام ١٩٩٥ إلى ما يقارب من ٩٤ مليون هكتار في العامين التاليين.

وبالنسبة للموارد المائية العربية بخلاف الهطول المطري فلم يطرأ عليها تغيرات كمية ذات شأن سوى فيما يتعلق ببعض الجهود لزيادة كمية المياه المعالجة أو المحلاة، وبذلك يمكن القول بصفة عامة أن جملة الموارد المائية المتاحة والمتجددة سنوياً تقدر على مستوى الوطن العربي بنحو ٢٣٩,٦٦ مليار متر مكعب منه حوالي ٢٠٤,٦٢ مليار متر مكعب مياه سطحية، وحوالي ٣٥,٠٤ مليار متر مكعب مياه جوفية. كما تبلغ جملة الاستخدامات الزراعية من المياه نحو ١٤٣,٥ مليار متر مكعب تمثل حوالي ٩١ في المائة من جملة الاستخدامات المائية في الأغراض المختلفة.

وقد تزايدت الأعداد الإجمالية للثروة الحيوانية المنتجة في الوطن العربي (الأبقار والأغنام والماعز والإبل والجاموس) فيما بين عامي ٩٥-١٩٩٦ .بما نسبته ٦,٣ في المائة، حيث ارتفعت تلك الأعداد من حوالي ٢٨٥ مليون رأس عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٠٣ مليون رأس عام ١٩٩٦، ويقدر لها أن تبغ نحو ٣٠١

مليون رأس في عام ١٩٩٧. وقد حققت الأغنام التي تشكل ما يقرب من نصف عدد القطيع الحيواني العربي أعلى معدل للنمو بلغ نحو ٧,٩ في المائة، بينما زادت أعداد الماعز بنحو ٦,٥ في المائة والأبقار بنحو ٣,٩ في المائة على حين تراجعت أعداد الجاموس بنحو ٢,٤ في المائة والإبل بنحو ٠,٣ في المائة وذلك فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦. وإلى جانب الثروة الحيوانية يظل الوطن العربي متمتعاً بموارد كبيرة للثروة السمكية تتمثل في أطوال ساحلية بحرية تقدر بنحو ٢١,٠١٤ ألف كيلو متر مربع، يضاف إلى ذلك ما يقدر بنحو ١٦,٦ ألف كيلو متر أطوال نهرية تمر في الأراضي العربية، ومساحة تقدر بنحو ٢,٤ مليون هكتار للخزانات والسدود، وحوالي ٦,٨٥ مليون هكتار للمستنقعات.

وتظل الموارد البشرية هي العنصر الحاكم والأساسي في التنمية والإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي سواء بوصفهم منتجين أو مستهلكين. وفي هذا الصدد يظل سكان الوطن العربي على نفس وتيرتهم في التزايد السنوي ٢,٥٨ في المائة وبذلك المعدل تزايد عدد السكان من حوالي ٢٥٤,٠١ مليون نسمة عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٦٠,٥٧ مليون نسمة عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالي ٢٦٧,٣٠ مليون نسمة عام ١٩٩٧. ويلاحظ أن نسبة السكان الريفيين آخذة في التناقص عاماً بعد آخر بفعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدفع إلى الهجرات الداخلية من الريف إلى الحضر، فبالرغم من تزايد سكان الريف من حوالي ١٢٣,٤٣ إلى ١٢٥,٢٢ ثم إلى ١٢٩ مليون نسمة في الأعوام ٩٥-٩٦-١٩٩٧ على الترتيب فإن نسبتهم إلى جملة السكان قد حققت تراجعاً نسبياً من حوالي ٤٨,٣٦ في المائة إلى حوالي ٤٨ في المائة ثم إلى حوالي ٤٧,٥ في المائة في الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب.

وبطبيعة الحال فإن التطورات الكمية للموارد العربية تخفي في طياتها تغيرات

نوعية لا تقل أهمية عن نظيراتها الكمية. الجدير بالملاحظ أن مختلف الدول العربية قد أولت اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، للحد من الآثار السلبية التي تعوضت لها نوعية الحياة وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية، تعمل على وضع وانتهاج الأساليب والسياسات المناسبة لصيانة تلك الموارد الطبيعية وتحسين قدراتها الإنتاجية في إطار معايير ومداخل التنمية المستدامة.

يتناول الباب الثاني «مؤشرات تطور الأداء للقطاعات الزراعية العربية»

في الصورة العامة على صعيد الوطن العربي، فإن الزراعة العربية قد حققت بعض التحسن في أهم مؤشرات الأداء العام، وذلك بفضل ما توفر لها من بعض المقومات والعوامل ذات الآثار الإيجابية على النحو الذي تقدم عرضه. فمن ناحية زادت قيمة الناتج المحلي الزراعي العربي من حوالي ٦٨,٥٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٧٤,٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ ويقدر له أن يصل إلى نحو ٧٩,٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٧. وبذلك تتزايد المساهمة النسبية للناتج المحلي للقطاع الزراعي في مجمل الناتج القومي العربي من حوالي ١٣,١٢ في المائة عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٣,٢٧ عام ١٩٩٦.

وبزيادة الناتج المحلي الزرعي العربي فقد حقق معدلاً للنمو يبلغ نحو ٨,٩١ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ وهو ما يفوق بقليل نظيره للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ لنفس الفترة نحو ٧,٦٥ في المائة. وقد كان معدل نمو الناتج المحلي الزراعي موجباً في مختلف الدول العربية، وإن تفاوتت قيمة هذا المعدل من دولة إلى أخرى. ونظراً لارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الزراعي عن نظيره لمعدل نمو السكان، ومن ثم فقد كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي موجباً أيضاً، وبلغت قيمته نحو ٦,٢ في المائة، حيث ارتفع نصيب الفرد

من الناتج المحلي الزراعي من حوالي ٢٧٠ دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٨٦ دولار عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالي ٢٧٩ دولار عام ١٩٩٧.

وتظل الزراعة العربية أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث تستوعب نحو ٢٤,٤ مليون عامل يمثلون ٣٤,٧٦ في المائة من جملة القوى العاملة عام ١٩٩٦. وتميل أعداد القوى العاملة الزراعية نحو الزيادة المحدودة خلال السنوات الأخيرة، وبرغم ذلك فإن متوسط إنتاجية العامل تأخذ في التحسن حيث ارتفع هذا المتوسط من حوالي ٢٨٧٩,٧٥ دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٠٥٦,٦١ دولار عام ١٩٩٦ ثم إلى حوالي ٣٢٥٢,٠١ دولار عام ١٩٩٧.

ومن ناحية أخرى فقد أوضح أداء القطاع الزراعي في مجال التجارة الخارجية قدراً من التحسن النسبي الملحوظ، تتمثل محصلة ذلك التحسن في انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي ١٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٦,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦. وبذلك فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي ٢٤,٧٥ إلى حوالي ٢٧,٣٢ في المائة في العامين السابقين على الترتيب.

تناول الباب الثالث «تطور أوضاع الإنتاج الزراعي للمجموعات الغذائية الرئيسية»

شهدت المساحات المزروعة من معظم المحاصيل الزراعية الغذائية تطوراً إيجابياً في السنوات الأخيرة، وقد كانت النسب الأعلى للزيادة من نصيب مجموعة الحبوب وبخاصة في الزراعات المطرية. وقد بلغت نسبة الزيادة من مساحة الحبوب في الوطن العربي حوالي ١٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦. وقد تواكبت هذه الزيادة مع تحسن ملحوظ في متوسط الإنتاجية للهكتار من الحبوب قدرت نسبته فيما بين نفس العامين بحوالي ٢١,٦ في المائة.

وكانت محصلة ذلك زيادة ملحوظة في إنتاج الحبوب حيث ارتفعت كمية ذلك الإنتاج من حوالي ٣٧,٩ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٣,٢ مليون طن عام ١٩٩٦ بنسبة للزيادة تبلغ نحو ٤٠,٥ في المائة، كما يقدر حجم هذا الإنتاج في عام ١٩٩٧ بنحو ٥٠ مليون طن، وكما سبق القول، فإن معظم ما طرأ على إنتاج الحبوب من تطور يعزى إلى تحسن أحوال الهطول المطري في عامي ١٩٩٦ -١٩٩٧ بالمقارنة بما كان عليه الحال في عام ١٩٩٥.

وقد كانت معظم الزيادة في إنتاج الحبوب من نصيب كل من القمح والشعير على وجه الخصوص. فالنسبة للقمح تزايد إنتاجه بنسبة تبلغ نحو ٤٣,٣ في المائة حيث ارتفع هذا الإنتاج من حوالي ١٦,٧٤ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٣,٩٨ مليون طن عام ١٩٩٦، ويقدر هذا الإنتاج في عام ١٩٩٧ بنحو ٢٢,٣ مليون طن، أما بالنسبة للشعير فقد تضاعف إنتاجه تقريباً من ٥,٥ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٠,٨ مليون طن عام ١٩٩٦ ومن المقدر أن يظل إنتاج الشعير في عام ١٩٩٧ عند مستوى مرتفع عما كان عليه في عام ١٩٩٥، حيث يقدر الإنتاج بنحو ٨,٦ مليون طن. وعلى عكس القمح والشعير فقد أوضحت مساحة الذرة الشامية انخفاضاً محدوداً بلغت نسبته حوالي ٨,٣ في المائة فيما بين عامي ٩٥-١٩٩٦ غير أن تحسن الإنتاجية منه بمعدل يقرب من ٢٦ في المائة قد أسفر عن اتجاه الإنتاج نحو الزيادة من حوالي ٥,٨٩ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦,٧٩ مليون طن عام ١٩٩٦ ويقدر لهذا الإنتاج أن يبلغ نحو ٦,٨٨ مليون طن عام ١٩٩٧. وحيث أن الذرة الرفيعة والدخن تعتمد في زراعتها بصفة اساسية على الزراعة المطرية فقد اصابها نصيب من زيادة المساحة المزروعة وتحسن مستوى الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع الإنتاج بنسبة تبلغ نحو ٤٨,١ في المائة حيث زاد ذلك الإنتاج من حوالي ٤,٢ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦,٢ مليون طن عام

١٩٩٦، ويقدر له أن يصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥,٨ مليون طن.

وحيث يعتمد الأرز بصفة أساسية على الزراعة الإروائية، فإن مساحته لم ترتفع إلا في حدود ضيقة حيث زادت فيما بين عامي ٩٥-١٩٩٦ بنسبة تبلغ ٢,٧ في المائة، بينما كانت نسبة زيادة مستوى الإنتاجية أقل من ذلك وبلغت حوالي ٠,٩ في المائة. ونتيجة لذلك فقد تزايد إنتاج الأرز بنسبة تبلغ حوالي ٣,٧ في المائة حيث زاد هذا الإنتاج من حوالي ٥,١ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥,٣ مليون طن عام ١٩٩٦. ويقدر له أن يصل إلى حوالي ٥,٨ مليون طن عام ١٩٩٧.

وبخلاف مجموعة الحبوب فقد أوضحت باقي المجموعات معدلات مختلفة من التطور الإنتاجي، فبالنسبة للدرنات تزايد إنتاجها بنسبة تبلغ حوالي ٢,٥ في المائة حيث ارتفع هذا الإنتاج من حوالي ٧,٤٨ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٧,٦٧ مليون طن عام ١٩٩٦، ويقدر أن يصل إلى حوالي ٧,٣ مليون طن عام ١٩٩٧. وبالنسبة لمجموعات البقوليات فقد حقق إنتاجها تزايداً فيما بين عامي ٩٥-١٩٩٦، حيث ارتفع من حوالي ١,٢٠ مليون طن إلى حوالي ١,٤٤ مليون طن ويقدر أن يصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١,١٣ مليون طن. وقد ساهم في ذلك الزيادة في المساحة للبقوليات من حوالي ١,١١ مليون هكتار إلى حوالي ١,١٢ مليون هكتار، وأيضاً الزيادة في الإنتاجية من حوالي ١,٢٣ طن للهكتار الواحد إلى حوالي ١,٢٩ طن للهكتار الواحد وذلك فيما بين نفس العامين السابقين.

وحققت مجموعة الخضر أيضاً زيادة في الإنتاج من حوالي ٢٦,٩ إلى حوالي ٢٩,٩ مليون طن بنسبة تبلغ حوالي ١٠,٩٦ في المائة ما بين عامي ٩٥-١٩٩٦ ومن المتوقع أن يصل هذا الإنتاج عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٩,١٣ مليون طن. وعلى غرار معظم المجموعات المحصولية فإن إنتاج الفاكهة يميل هو الآخر نحو الزيادة بنسبة ملحوظة تبلغ نحو ٢١,٦٧ في المائة حيث يزيد ذلك الإنتاج من

حوالي ١٩,٤ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٣,٦ مليون طن عام ١٩٩٦. ويصل هذا الإنتاج تقديرياً في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٣ مليون طن.

ولم يتحقق للمحاصيل السكرية أي زيادة في المساحة باعتبارها تعتمد بصفة أساسية على الزراعة الإروائية، بل أن قضيب السكر يعتبر من المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، ومن ثم لم يحدث توسع في زراعة تلك المحاصيل. بل تراجعت تلك المساحات بنسبة تبلغ حوالي ٤,٢٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، وعلى حين أوضحت الإنتاجية للهكتار تحسناً محدوداً فقد أسفر ذلك عن تحسن محدود في إنتاج قصب السكر بلغت نسبته نحو ١,٤٩ في المائة مع تراجع ملحوظ في إنتاج الشوندر السكري بلغت نسبته نحو ٧,٦ في المائة. وبالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية فقد حققت زيادة ملحوظة في مساحتها وإنتاجها بينما لم يعكس متوسط الإنتاجية أي تحسن يذكر، وقد ارتفع الإنتاج من البذور الزيتية بتأثير التوسع الأفقي من حوالي ٢,٦٨ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٣,٠٩ مليون طن عام ١٩٩٦ ويصل تقديره المتوقع في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢,٨ مليون طن.

وبالنسبة للمنتجات الغذائية من المنتجات الحيوانية فقد أوضحت في معظمها تطورات إيجابية، فقد زاد الإنتاج من اللحوم الحمراء من حوالي ٣,١١ مليون طن إلى حوالي ٣,٢٦ بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ ويصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢,٦ مليون طن. وأما اللحوم البيضاء فقد بلغ حجم الإنتاج منها حوالي ١,٧٣ مليون طن عام ١٩٩٥، وتراجع قليلاً إلى حوالي ١,٧٠ مليون طن في العام التالي، ومن المقدر له أن يحافظ على هذا المستوى عام ١٩٩٧. وأما إنتاج الألبان فقد بلغ إنتاجه عام ١٩٩٥ نحو ١٥,٥٣ مليون طن ارتفع إلى حوالي ١٦,٣٩ مليون طن عام ١٩٩٦ وقدر له أن يبلغ نحو ١٤ مليون طن في عام ١٩٩٧. ويقدر إنتاج بيض المائدة في الوطن العربي عام ١٩٩٥ بحوالي ٨٤٢,٦ ألف طن، تراجع في عام ١٩٩٦ إلى

حوالي ٨٠٩,٧٥ ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ حوالي ٣,٩ في المائة ويقدر أن تصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٨٦٦,٢ ألف طن.

وأما بالنسبة للأسماك والتي تمثل المجموعة الإنتاجية الغذائية الوحيدة التي تحقق فائضاً صافياً على مستوى الوطن العربي، فإن إنتاجها قد تحسن في الأعوام الأخيرة حيث ارتفع من حوالي ٢,٤٣ مليون طن عام ١٩٩٥ ليصل إلى حوالي ٢,٤٩ مليون طن في العام التالي، ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج السمكي في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢,٠٧ مليون طن وفق التقديرات الاتجاهية.

يتناول الباب الرابع «تطورات التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي»

تعطي مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية والغذائية دلالات هامة على أوضاع الأمن الغذائي وتعكس تطورات الإنتاج والعجز أو الفائض في هذا المجال. وفي إطار ما سبق تبين أن التحسن العام في أوضاع الإنتاج قد انعكس على أوضاع التجارة الخارجية، فقد تزايدت قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة تبلغ نحو ١٠,١٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ بينما انخفضت قيمة الواردات بنسبة تبلغ نحو ٠,٢ في المائة مما أسفر عن تراجع قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي ١٧,٤٥ مليار دولار إلى حوالي ١٦,٨٢ مليار دولار ومن المتوقع اضطراد زيادة قيمة الصادرات الزراعية في عام ١٩٩٧ لتصل إلى حوالي ٦,٤١ مليار دولار.

وبالنسبة للصادرات الغذائية فقد حققت نمواً إيجابياً من حوالي ٤,٠١ مليار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤,٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ ويقدر لها أن تصل إلى حوالي ٤,٨١ مليار دولار عام ١٩٩٧. وفي ذات الوقت انخفضت الواردات الغذائية في نفس السنوات من حوالي ٢٠,٤٧ إلى حوالي ١٩,٥٥ مليار دولار في

عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ على الترتيب، ويقدر لها أن تستمر في التراجع حتى حوالي ١٧,٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وبذلك يتراجع العجز في الميزان التجاري الغذائي من حوالي ١٦,٤٦ إلى حوالي ١٥,٠٩ مليار دولار. ويقدر له أن يصل إلى حوالي ١٢,٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٧. ونتيجة للتطور الموجب في الميزان التجاري الغذائي، فإن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية تحسن من حوالي ١٩,٦١ في المائة عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٢,٨١ في المائة عام ١٩٩٦، وقد تصل إلى حوالي ٢٧,٥٥ في المائة عام ١٩٩٧.

يتناول الباب الخامس «تطور الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي»

كما تتأثر أوضاع الأمن الغذائي تأثراً ملحوظاً بأوضاع وتطورات الإنتاج فإنها تتأثر كذلك بأوضاع الاستهلاك وما يطرأ عليه من تغيرات وما يؤثر فيه من عوامل، وبطبيعة الحال فإنه من المتوقع نمطياً أن يتزايد حجم الاستهلاك الكلي متأثراً بزيادة السكان إلى جانب ما يؤثر في الاستهلاك من عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. وفي واقع الأمر فإن سياسات الإنتاج والتجارة الخارجية وكذا سياسات التسويق والتوزيع للسلع الغذائية تؤثر بقدر ملحوظ على أوضاع الاستهلاك وتحدد ما يتاح من كل سلعة للاستهلاك المحلي بصوره المتعددة سواء في ذلك الاستهلاك الغذائي أو غير الغذائي.

وتشير تقديرات المتاح للاستهلاك إلى أن إجمالي هذا المتاح قد بلغ حوالي ٧١,٤ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٩٥، ارتفع إلى حوالي ٨١,٥ مليون طن في عام ١٩٩٦. ويقدر أن يصل إلى حوالي ٧٨,٢ مليون طن عام ١٩٩٧.

ويمثل القمح أهم مكونات الاستهلاك من الحبوب حيث يقدر حجم المتاح للاستهلاك منه بحوالي ٣٢,٦ مليون طن زاد إلى حوالي ٣٧,٣ مليون طن فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ وعلى غرار القمح أوضح المتاح للاستهلاك من باقي الحبوب زيادة ملحوظة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦.

وحقق المتاح للاستهلاك من البطاطس حوالي ٧,١٣ مليون طن ارتفعت إلى حوالي ٧,٦٠ مليون طن بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، تنخفض قليلاً وفقاً للتقديرات في عام ١٩٩٧ لتصل إلى حوالي ٧,٢١ مليون طن. وفيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ تحققت زيادة في المتاح للاستهلاك من المجموعات الغذائية الأخرى حيث زاد هذا المتاح بالنسبة للخضر من حوالي ٢٧,٦١ مليون طن إلى حوالي ٣٠,٤٦ مليون طن ويقدر له أن يصل إلى حوالي ٢٩,٧٨ مليون طن في عام ١٩٩٧. وزاد المتاح للاستهلاك من الفاكهة من حوالي ٢٠,٠٧ مليون طن إلى حوالي ٢٤,٢٠ مليون طن، ويصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٣,٣٩ مليون طن. وأما بالنسبة للسكر المكرر فقد زاد المتاح منه للاستهلاك من حوالي ٥,٠٩ مليون طن إلى حوالي ٦,١ مليون طن تنخفض قليلاً في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥,٧٤ مليون طن.

وبالنسبة للزيوت والشحوم فقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك منها حوالي ٣,٨ مليون طن عام ١٩٩٥، ارتفعت إلى حوالي ٣,٩٦ مليون طن في العام التالي. ويقدر لها أن تصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٣,٨٤ مليون طن.

ولم يكن التزايد في حجم المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية واضحاً على غرار المنتجات النباتية، فقد تراوح اتجاه هذا المتاح فيما بين الاستقرار النسبي أو التزايد أو التناقص بمعدلات محدودة للغاية، فبالنسبة للحوم الحمراء كان المتاح للاستهلاك منها أقرب إلى الاستقرار حيث بلغ حوالي ٣,٥٥ في عام ١٩٩٥، وحوالي ٣,٥٩ مليون طن في عام ١٩٩٦ ويقدر له أن يتراجع إلى حوالي ٣,٠١

مليون طن في عام ١٩٩٧. وبالنسبة للحوم البيضاء فقد بلغ المتاح منها للاستهلاك نحو ١,٩٣ مليون طن عام ١٩٩٥، انخفض قليلاً في العام التالي إلى حوالي ١,٩٠ مليون طن، ويتوقع أن يعاود التحسن في عام ١٩٩٧ إلى ما كان عليه في عام ١٩٩٥. ويحقق المتاح للاستهلاك من الأسماك زيادة محدودة نسبياً من حوالي ٢,١٢ مليون طن عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢,٣٣ مليون طن عام ١٩٩٦ غير أن التقدير الاتجاهي لهذا المتاح في عام ١٩٩٧ ينخفض إلى حوالي ١,٨٨ مليون طن وإن كان ذلك يتوقف على الإمكانيات التصديرية من فائض الإنتاج السمكي العربي.

وينتمي بيض المائدة إلى المجموعات التي يتراجع المتاح الكلي منها حيث ينخفض من حوالي ٨٨٥,١٢ ألف طن إلى حوالي ٨٤٩,١٢ بين عام ١٩٩٥-١٩٩٦، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المتاح إلى حوالي ٩٠٣,٤٥ ألف طن عام ١٩٩٧. وعلى خلاف بيض المائدة فإن مجموعة الألبان ومنتجاتها فقد أوضحت قدراً محدوداً من الارتفاع لما يتاح للاستهلاك منها في الوطن العربي، حيث زاد هذا المتاح من حوالي ٢٤,١٢ مليون طن إلى حوالي ٢٥,٦٦ مليون طن بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، غير أنه من المتوقع تراجع هذا المتاح إلى حوالي ٢٣,٠٣ مليون طن عام ١٩٩٧. ولعل تقديرات متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع والمجموعات الغذائية تعطي مؤشرات ذات مغزى لأوضاع الأمن الغذائي وتطوراته أخذا في الاعتبار تعداد السكان وتطوراتهم خلال السنوات موضع التحليل والدراسة، وفي هذا الصدد فقد أوضحت التطورات للمتاح للاستهلاك الفردي من المجموعات والسلع الغذائية المختلفة تباينات واضحة فمنها ما أظهر اتجاهاً نحو التحسن والزيادة فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، ومنها ما أظهر اتجاهاً نحو الانخفاض وفي كلتا الحالتين اختلفت معدلات الزيادة أو الانخفاض من مجموعة إلى أخرى. وقد تحققت أعلى معدلات

الزيادة لمتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في حالة الفاكهة فقد بلغ هذا المعدل حوالي ١٧,٥٠ في المائة بينما بلغ حوالي ١٦,٨٧ في المائة بالنسبة للسكر المكرر، وحوالي ١٣,٧٩ في المائة للشعير، وحوالي ١١,٣٧ في المائة للقمح، وحوالي ٧,٧٣ في المائة للبقوليات، وحوالي ٧,٥٣ للخضر، وحوالي ٦,٩٤ في المائة للأسماك وحوالي ٣,٩١ في المائة للبطاطس، وحوالي ٣,٧١ في المائة للألبان.

وفي المقابل فقد تحقق الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ بدرجات متفاوتة بلغت حوالي ٦,٣٢ في المائة بالنسبة للبيض، وحوالي ٣,٨ في المائة للحوم البيضاء، وحوالي ١,٤٣ في المائة للحوم الحمراء، وحوالي ١,١٦ في المائة للأرز وحوالي ٠,٩٧ للذرة الشامية.

وفي التقديرات المتوقعة لعام ١٩٩٧ يقدر أن يبلغ متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من القمح حوالي ١٣٨,٣ كيلوجرام، ومن الأرز حوالي ٢٨,٨٥ كيلوجرام، ومن البطاطس حوالي ٢٧,٢٦ كيلوجرام، من البقوليات حوالي ٦,٣٩ كيلوجرام، ومن الخضر حوالي ١١٢,٥ كيلوجرام ومن الفاكهة حوالي ٨٨,٤ كيلوجرام، ومن السكر المكرر حوالي ٢١,٧ كيلوجرام ومن اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والبيض والألبان حوالي ١١,٣٨ ـ ٧,٢٩ ـ ٧,٠٩ ـ ٣,٤١ ـ ٨٧,٠٣ كيلوجرام لكل منها على الترتيب.

يتناول الباب السادس «تطورات أوضاع الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي»

تكشف تطورات أوضاع الفجوة من المجموعات والسلع الغذائية المختلفة عن محصلة الأداء النهائي لمختلف السياسات والجهود التنموية والأداء الاقتصادي العام، وفي القطاع الزراعي على وجه الخصوص، ومن الملاحظ بصفة عامة أنه

بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ تحققت تطورات إيجابية تمثلت في ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من معظم المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية، ينطبق ذلك على مجموعة الحبوب حيث زادت نسبة الاكتفاء الذاتي لها من حوالي ٥٣,١ في المائة إلى ٦٥,٣ في المائة ويقدر أن تبلغ في عام ١٩٩٧ حوالي ٦٣,٦ في المائة وبالنسبة للقمح ارتفعت هذه النسبة من حوالي ٥١,٣ في المائة إلى ٦٤,٣ في المائة ومن المقدر أن تصل إلى حوالي ٦٠,٩ في المائة عام ١٩٩٧. كما ينطبق ذلك أيضاً على البقوليات بحيث زادت نسبة الاكتفاء منها من حوالي ٦٥,٤ في المائة إلى حوالي ٧١,١ في المائة ويقدر أن تصل في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٦٦,٨٤ في المائة. وأيضاً الزيوت والشحوم حيث زادت نسبة الاكتفاء منها من حوالي ٣٣,١ في المائة إلى حوالي ٤٠,٨٨ في المائة. ويقدر أن تبلغ نحو ٣٩,٦٦ في المائة عام ١٩٩٧. وينطبق ذلك أيضاً على اللحوم الحمراء حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء منها من حوالي ٨٧,٦ في المائة إلى حوالي ٩٠,٧ في المائة وتصل تقديرياً في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٨٦,٢ في المائة.

وهناك مجموعة أخرى يمكن القول أن معدلات الاكتفاء الذاتي منها كانت فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ أقرب إلى الاستقرار منها إلى الزيادة أو النقص، ينسحب ذلك على مجموعة الخضر التي بلغت نسبة الاكتفاء منها حوالي ٩٧,٥ في المائة عام ١٩٩٥ وحوالي ٩٨,١ في المائة عام ١٩٩٦ ويقدر أن تبلغ حوالي ٩٧,٨ في المائة عام ١٩٩٧. ومن هذه المجموعة أيضاً الفاكهة حيث بلغت نسبة الاكتفاء منها حوالي ٩٦,٨ في المائة ثم حوالي ٩٧,٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٥- ١٩٩٦ وتصل في تقديرات عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٩٨,٢ في المائة، واللحوم البيضاء تستقر نسبة الاكتفاء الذاتي منها عند حوالي ٨٩,٧ في المائة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ وتبلغ نحو ٨٨,٤ في المائة في تقديرات عام ١٩٩٧.

وينسحب ذلك أيضاً على بيض المائدة الذي بلغت نسبة الاكتفاء منه حوالي ٩٥,٢ في المائة ثم حوالي ٩٥,٤ في المائة عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ ويقدر أن تصل إلى حوالي ٩٥,٩ في المائة عام ١٩٩٧.

وبخلاف ما سبق، فهناك بعض المجموعات والسلع الغذائية التي كانت أكثر ميلاً نحو انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي منها، وتضم تلك المجموعات والسلع كل من البطاطس التي انخفض معدل الاكتفاء منها من حوالي ١٠٠ في المائة عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٩٨,٤ في المائة عام ١٩٩٦، ويقدر أن يبلغ حوالي ٩٧,٨ في المائة عام ١٩٩٧. كما تضم السكر والذي تراجعت نسبة الاكتفاء منه حوالي ٤٠,١ في المائة إلى حوالي ٣٨,٤ في المائة وتصل في تقديرات عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٣٨,١ في المائة. كما تشمل هذه المجموعة أيضاً كلاً من الأسماك والألبان، فالأسماك تراجعت نسبة الاكتفاء منها من حوالي ١١٤,٣ في المائة إلى حوالي ١٠٦,٩ في المائة بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ ويقدر أن تصل إلى حوالي ١١٠,٧ في المائة عام ١٩٩٧، وأما الألبان فتراجعت نسبة الاكتفاء منها من حوالي ٦٤,٤ في المائة إلى حوالي ٦٣,٩ في المائة ويقدر أن تصل إلى حوالي ٥٩,٥ في المائة عام ١٩٩٧. وبطبيعة الحال فإن هذه الأوضاع لتطور معدلات الاكتفاء الذاتي، إنما تنطوي في محصلتها على تطورات نحو التحسن خلال الأعوام موضع المقارنة، حيث كانت المجموعات الغذائية الأكثر أهمية من منظور الإنتاج والاستهلاك والفجوة، من بين السلع التي تحسنت نسب الاكتفاء الذاتي منها. وبطبيعة الحال أيضاً فإن هذه الأوضاع العامة لتطور معدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة من المجموعات الغذائية تتفاوت فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وفقاً لعديد من العوامل والاعتبارات وفق ما أوضحته الدراسة ببعض التفصيل.

وتعكس نسبة الاكتفاء الذاتي الوجه الآخر للفجوة الغذائية، حيث تقدر

نسبة الفجوة بالنسبة المكملة للاكتفاء الذاتي، وأما فيما يتعلق بالقيمة المطلقة للفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية فيما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ فقد أوضح التقرير المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت قيمة الفجوة من الحبوب حوالي ٥,٩٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى حوالي ٦,٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٦، وذلك على الرغم من انخفاض كمية الفجوة من حوالي ٣٣,٥ مليون طن إلى حوالي ٢٨,٣ مليون طن. وقد كانت فجوة القمح تقدر بنحو ٢,٨٧ مليار دولار ارتفعت إلى حوالي ٣,٠٢ مليار دولار، برغم الانخفاض الكمي حوالي ١٥,٩ مليون طن إلى حوالي ١٣,٣ مليون طن.

- بلغت قيمة الفائض من البطاطس عام ١٩٩٥ نحو ٨٧,٥ مليون دولار. في عام ١٩٩٦، تحققت فجوة تبلغ قيمتها حوالي ١٠٤,٣ مليون دولار. وأما بالنسبة للبقوليات فقد ارتفعت هذه القيمة من حوالي ٣٥٩,٦ مليون دولار إلى حوالي ٣٨٠,٧ مليون دولار. والخضر من حوالي ١٢٠ مليون دولار إلى حوالي ٣٥٧ مليون دولار. والفاكهة من حوالي ٢٠,٤ مليون دولار إلى حوالي ١٦٢,٣ مليون دولار.

- بالنسبة للسكر فقد بلغت قيمة الفجوة نحو ١,١٩ مليار دولار عام ١٩٩٥. بينما بلغت ١,٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٦. وأما الزيوت والشحوم فقد بلغت قيمة الفجوة نحو ١,٥٥ مليار دولار انخفضت إلى حوالي ١,١٣ مليار دولار عام ١٩٩٦.

فيما يختص بالمنتجات الحيوانية فقد انخفضت قيمة الفجوة من مجموع اللحوم من حوالي ٩٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٩٠٩ مليون دولار ١٩٩٦، وتراجعت قيمة الفائض من الأسماك من حوالي ٨٨٩,٥ مليون دولار

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٧ ـــ

على الإنتاج الزراعي، حيث تحررت القطاعات الزراعية من العديد من القيود التنظيمية والتدخلات المباشرة. غير أن هذه الأمور لم تكن من بين العوامل الطارئة في السنوات الأخيرة حيث بدأت تلك التحولات والتعديلات منذ فترة سابقة غير أن آثارها ونتائجها لاتزال مستمرة ومتواصلة، بل ومتزايدة عاماً بعد آخر.

وتظل هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور أوضاع الأمن الغذائي العربي، ولعل محدودية الموارد المائية وانخفاض كفاءة استخدام المتاح منها يمثل واحدة من أهم تلك المشاكل، يضاف إلى ذلك المحددات الخاصة بالموارد الأرضية الزراعية في معظم الدول سواء من المنظور الكلي لتلك الموارد أو من منظور نوعية وخصائص تلك الموارد التي يتعرض الكثير منها لمظاهر التصحر المختلفة ونقص القدرة الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى فإن معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً وما يترتب عليها من تفاقم واضطراد النمو في الاحتياجات الاستهلاكية بمعدلات عالية، لاتزال من العوامل التي تؤثر على أوضاع الأمن الغذائي وتفرض سباقاً غير متكافئ بين القدرات والإمكانات الإنتاجية، وبين الاحتياجات والمتطلبات الاستهلاكية.

وتظل الزراعة العربية تعاني من المظاهر التقليدية لتخلف قطاعها التقليدي وبخاصة قطاع الزراعات المطرية والقطاع التقليدي للثروة الحيوانية، بما تتميز به القطاعات من المحدودية البالغة لمعدلات الكفاءة الفنية والإنتاجية المترتبة على ضعف الاهتمام بتنمية وتطوير تلك القطاعات في مختلف الجوانب والمجالات سواء الزراعية في المرافق والبنيات الأساسية أو الخدمات العامة والزراعية.

يتناول الباب الثامن «الجهود القومية في مجال الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٧»

يتضمن التقرير عرضاً لمختلف الجهود والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها

منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك الرامية إلى تطوير وتحسين أوضاع الأمن الغذائي، متضمناً ذلك جهود وإنجازات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي مشتملة على الأنشطة الدراسية والبحثية، ومجالات التنمية البشرية، وكذا المشروعات والبرامج التعاقدية، والمشروعات التنفيذية وتقديم الاستشارات والمعونات الفنية، حيث بلغ العدد الكلي لمجموع تلك الأنشطة خلال العام ١٩٩٧ نحو ٥٧٠ نشاطاً. وقد تضمن التقرير عرضاً لأبرز تلك الأنشطة والمشروعات ذات العلاقة المباشرة بقضايا الأمن الغذائي العربي.

وتعكس تلك الجهود أيضاً العديد من أوجه وأنشطة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبين المؤسسات والمنظمات العربية، وكذلك فيما بينها وبين المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. كما اشتملت هذه الجهود على إنجازات مؤسسات التنمية والتمويل العربية والإقليمية في مجال الأمن الغذائي وبخاصة كلاً من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وما قدمته هذه الجهات من تمويل وما ساهمت فيه من مشروعات تستهدف تحقيق زيادة الإنتاج ودعم خدماته المساندة.

مراجعة وتقديم

زياد عربية